

## رئاسة الوزراء حولت ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى وزارة العمل وهيئة الرقابة العامة حولته للنائب العام ولهيئة مكافحة الفساد

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يحذر من خطورة التداعيات المترتبة على تجفيف مصادره التمويلية وتجميد حساباته المصرفية حذر أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد من خطورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب مطالبة وزير العمل مأمون أبو شهلا بتجميد الحسابات المصرفية للاتحاد، وشروع هيئة مكافحة الفساد بالتحقيق في ما وصفه سعد باتهامات باطلة وشائعات مفتعلة استهدفت المس بالاتحاد واستقلاله ودوره في الدفاع عن قضايا وحقوق العمال. لافتاً إلى خطورة ما أفضت إليه الإجراءات المذكورة من تجفيف لمصادر الدعم المقدمة للاتحاد، وتعطيل لمجمل أنشطة وفعاليات الاتحاد بما في



06

08 ازدياد الجرائم في فلسطين ومطالبات بسن قوانين رادعة وإلغاء عادة "فنجان القهوة"

10 هل تسحب المولات التجارية في غزة البساط من الأسواق التقليدية؟

# تم تأجيل المقال إحتراماً لوعدي ما

رولا سرحان

استخدم الانترنت مباشرة  
وتمتع بالعرض فوراً



3 ميجا بـ 1 شيكل  
ع جوالك وانت مريح بالك

• العرض مستمر حتى 2016/9/30

• وأقوى عروض الانترنت لمشركي الفاتورة عند الاتصال على #362\*

كل يوم جديد

وهذا تعرف اكثر رن على 111 أو فوت على www.jawwal.ps



مبالغ ضخمة تلقاها الاتحاد قبل أكثر من 20 سنة من «الهستدروت» ولم يعرف أحد عنها شيئاً

# لوجود شبهات وجنح قضائية منها تجاوزات مالية وإدارية لقيادة الاتحاد وتسييس العمل النقابي

رئاسة الوزراء حولت ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى وزارة العمل وهيئة الرقابة العامة حولته للنائب العام ولهيئة مكافحة الفساد

الفقهاء يتهم الحكومة ووزارة العمل «بإطلاق الشياطين على الناس» ويعتبر الإجراء خروجاً عن المصلحة الوطنية العليا ويندرج تحت سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها الحكومة

من هنا يكشف وكيل وزارة العمل ناصر قطامي لـ«الحدث» أن الجهة الرسمية المسؤولة التي قامت بتحويل ملف الاتحاد للنائب العام ولهيئة مكافحة الفساد هي هيئة الرقابة العامة، وذلك نتاج فحص وتدقيق على ملفات الاتحاد، وأظهر تقريرها أنه توجد لديهم شبهات وجنح قضائية، حيث يجري تداول هذا الملف منذ 2014 من قبل هيئة مكافحة الفساد التي لم تعط رأياً نهائياً فيه بحكم أنه غير مكتمل.

## شكوى 10 نقابات عامة و30 نقابة فرعية حول تجاوزات مالية وإدارية

ويقول قطامي: «إن من حرك هذا الملف هي الإشكالية التي حصلت في مؤتمر اتحاد النقابات الأخير، وعلى إثرها تقدمت 10 نقابات عامة و30 نقابة فرعية بشكاوى عن تجاوزات مالية وإدارية لقيادة الاتحاد، وتسييس العمل النقابي، وإلغاء لدور النقابات، كما تحدثوا فيها عن سوء إدارة، والتفاف على نتائج المؤتمر، وخروقات مالية وصفها قطامي بـ«الفاضحة»، وأيضاً بعض التصريحات الإعلامية التي صدرت عن بعض قادة الاتحاد، وادعاءهم أن هيئة الفساد وهيئة الرقابة برأتهم، ما استفز الجهات المختصة واضطروا بالرد بمذكرات رسمية لهيئة الفساد بضرورة إعطاء رأي في القضية، وما زال على حد علمنا التحقيق مستمراً لغاية الآن ولم ينته».

## رغم نفي الاتحاد.. استدعاءات والتحقيق ما زال جار

يكشف وكيل وزارة العمل ناصر قطامي، استدعاء ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من قبل جهات الاختصاص «النيابة العامة وهيئة مكافحة الفساد»؛ للتحقيق معهم واستجوابهم والبحث والتمحيص في قضية الفساد التي قامت بتحويلها هيئة الرقابة العامة إثر التدقيق في ملفات الاتحاد، والاشتباه بوجود شبهات وجنح قضائية.

معاً على ضوء الشكاوى المقدمة في ظل حالة الجدل التي كانت حاصلة وشكوى النقابات».

## لو لم يكن فيها الرئيس فنحن لن نسأل عن أحد

ومع أن وزارة العمل، لم تقر بأنها هي التي قامت بتحويل الملف للنيابة العامة ولهيئة مكافحة الفساد، مؤكدة أن هناك جهة مسؤولة هي التي قامت بالتحويل، إلا أن الاتحاد سارع باتهامه الوزارة، وإعلانه عن قراره بمقاضاة وزير العمل، ومع كل هذا وذاك رفض كل من قطامي والفقهاء وصف خلافاتهم بالحرب أو المعركة، وبالرغم مما يقول الفقهاء: «في كل حرب يضعون لنا الرئيس في الواجهة وهذه المشكلة التي نواجهها، فلو لم يكن فيها الرئيس فنحن غير سائلين عن أحد».

شبهات وجنح قضائية

## خاص الحدث

في حين ينفي أمين سر الاتحاد حسين الفقهاء، استدعاء أي من ممثلي الاتحاد للنيابة العامة، أو لهيئة مكافحة الفساد، أو لأي جهة قضائية لغاية الآن، معتبراً القضية مجرد حملة إعلامية محضة الهدف منها على حد تعبيره «القدح والذم والتشهير» بمؤسسة الاتحاد. ويؤكد أن القضاء لغاية الآن لم يبت في القضية، وتم تأجيلها إلى 6/9 بسبب وجود العطلة القضائية.

ولكن معركة الاتهامات المتبادلة بين الوزارة والاتحاد مستمرة وإن كان كلاهما يرفضان هذا الوصف للخلافات والنزاعات المستعرة بينهما، والتي أفضت بهم بين أروقة القضاء، فبينما أعلنت وزارة العمل عن إحالة ملف الاتحاد للنائب العام ولهيئة مكافحة الفساد، كاشفاً: «إن الملف حول لنا في الوزارة من رئاسة مجلس الوزراء، وتعاملنا



حسين فقهاء



مامون ابو شهلا



ناصر قطامي

تصريحات خاصة لـ«الحدث»، أن المفوض العام لمفوضية المنظمات الشعبية في حركة فتح اللواء الطيراوي هو من حرض على تجميد أموال النقابات. وقال: «إن هدف التحريض على تجميد أموال الاتحاد، هو الهيمنة على الاتحاد ونقابات»، وعن سبب تحريض اللواء الطيراوي، قال يونس: «نحن كاتحاد نقابات، تضم نقابات مستقلة لا نؤمن في التعيين، وإنما نؤمن بإجراء الانتخابات، وهناك نقابات فرعية تعقد مؤتمرات وتجري انتخابات بصورة ديمقراطية وتختار من تراه مناسبا، والنقابة الفرعية تشكل النقابة الوطنية، والنقابة الوطنية تشكل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتعقد المؤتمر والمؤتمر سيد نفسه، ويختار من يراه مناسبا، وسياسة التعيين لا يمكن القبول بها في الاتحاد، ونحن دفعنا ثمن هذه الإجراءات أيام الاحتلال».

### القصة كاملة لتجميد أموال النقابات كما يرويها "ناصر يونس"

وحول الأسباب التي أدت إلى صدور قرار بالحجز على أموال نقابات الاتحاد، كشف يونس، أن اللواء الطيراوي كان أرسل في 4-10-2016 للاتحاد رسالة يطالبه فيها بوقف إجراءات عقد المؤتمر العام، وكان العمل عليه منذ تاريخ 11-11-2015-30-016، بحضور وزارة العمل، بالإضافة إلى حضور منظمة العمل الدولية، وممثل عن الرئيس، وأخذ الاتحاد قرارا بعقد المؤتمر في 4-16. وأشار يونس، هذا الكتاب لم نعمل به، ولم نناقشه، يقول: «قد جاء في الوقت الخطأ، وبقينا نحضر لإجراءات عقد المؤتمر، وبعد ذلك قام اللواء الطيراوي بالتحريض علينا لدى وزارة العمل ولكن أيضا لم نلتفت لمطالبتها بتأجيل عقد المؤتمر العام، وبعد ذلك قام بتحريض فخامة الرئيس محمود عباس».

وأضاف: «في 4-14-2016 أي قبل يومين من عقد المؤتمر جاءنا كتاب من الرئيس محمود عباس يقول فيه أوقفوا عقد المؤتمر العام لحين إجراء تصويب وضعكم بناء على توصية وزارة العمل».

وتابع يونس: «أن وزارة العمل تريد أن تفرض سيطرتها وهيمنتها على النقابات، وهو ما لا نقبله لأننا نؤمن بالحرية والديمقراطية، والعمل النقابي، ونحن شركاء مع وزارة العمل وليست وصية علينا، وعندما نودع الميزانيات في وزارة العمل ليس لمناقشتها والمحاسبة، وهذا لم يرق لها».

وأوضح يونس، أنه وبعد وصول رسالة الرئيس عباس تم عقد اجتماع فوري وطارئ لكافة الهيئات الدستورية والقانونية في الاتحاد، وتم تشكيل لجان للتأكد من عقد

فهذا إجراء يتنافى مع البعد الديني والنقابي والاجتماعي والسلم الأهلي».

### خروج تام عن المصلحة الوطنية العليا

ويعتبر الفقهاء، هذا الإجراء خروجاً تاماً عن المصلحة الوطنية العليا، ويرى أنه يندرج تحت سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها الحكومة ممثلة في وزارة العمل على الاتحاد، وعلى إثره أوقف العمل مع الاتحاد الأوروبي وأصحاب العمل على مشروع بمليون يورو، كما تم تعليق العديد من المشاريع المشتركة مع النقابات الأوروبية التي سحبت مشاريعها.

وتعقبا على وصف الوزارة والحكومة بإطلاق الشياطين قال قطامي: «لهم ما يقولون، وما يشاؤون نحن نمثل مؤسسة قطاع عام ونعمل تحت مظلة القانون ولا يحكم سلوكنا رداً فعل على ماذا يقولون، ونحن نمارس دورنا الذي نص عليه القانون وهو حماية وتطبيق قانون العمل وجزء من هذه الحماية والتطبيق هي حماية حق الأفراد في تنظيم أطر نقابية خاصة فيهم ضمن أنظمة ولوائح هم يقرونها، ودورنا كوزارة الإشراف على مدى تطبيق هذه الأنظمة واللوائح، وتصويرهم لأن هذا اعتداء على الحريات فهذا هروب للأمام».

### قيادة الاتحاد تحارب العاملين

ويقول قطامي: «لم نحارب أحداً وفي واقع الأمر قيادة الاتحاد تحارب العاملين الذين كانوا جزءاً من قواعد الاتحاد العمالية لكنها رفضت تصويب أوضاع الاتحاد، واتخاذ الإجراءات المطلوبة منهم، لذلك فإن قيادة الاتحاد فقدت أطرها الشرعية، ولم تعد منتخبة لتمارس دورها، وقواعدها محتجة عليهم، إذن أين هي الإشكالية بإطلاق شياطين وزارة العمل».

ويكشف الفقهاء، عن مخاطبات وزير العمل لمحافظ سلطة النقد عزام الشوا لتجميد حسابات الاتحاد وقال: (لكن الأخير لم يستجب لمطلب وزير العمل ما اضطره للجوء إلى مفوض المنظمات الشعبية في حركة فتح توفيق الطيراوي الذي رفع كتاب وزير العمل للرئيس، وطالبه فيه باعتماد الكتاب الموجه لسلطة النقد، فكتب عليه الرئيس «عزام الشوا: الالتزام بما جاء في كتب وزير العمل» حتى اتخذ الشوا القرار. ولو لم يتلق الكتاب من الرئيس كان من الصعب موقفته لأن هذا غير قانوني وغير شرعي».

### اللواء الطيراوي ودوره في تجميد أموال الاتحاد

وكشف ناصر يونس عضو الأمانة العامة للاتحاد في

حيث يؤكد قطامي لـ«الحدث» أن آخر هذه الإجراءات التي قامت بها هيئة مكافحة الفساد، هي استدعاء ممثلين من الاتحاد، وما زال التحقيق مستمرا ولم يقفل، وقال: «هذا الموقف الرسمي الذي بلغنا فيه بعد استفسار الوزير من هيئة الرقابة ومن هيئة مكافحة الفساد، حيث ما زال الموضوع قيد البحث ولا يوجد رأي نهائي لا بالإدانة ولا بالتبرئة، وأعتقد أن الجهات المختصة ستصل قريباً جداً، لقرار إما ببطلان هذه الادعاءات والشكوى، أو بالإدانة القضائية».

ورداً على نفي الاتحاد أي استدعاء أو مخاطبة لهم، قال قطامي: «لهم ما يدعون لكن الواقع يقول عكس ذلك تماماً، وشكوى النقابات، أعتقد هي التي حركت كل الملف بعد المؤتمر. وما حرك القضية التقرير الصحفي الذي قامت به «الحدث»».

كانت «الحدث» كشفت أن ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي يرأسه شاهر سعد قد تم إحالته للنائب العام ولهيئة مكافحة الفساد للتحقيق في تجاوزات مالية.

وأكد وزير العمل مأمون أبو شهلا في تصريحات خاصة بـ«الحدث» إنه تمت إحالة ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى هيئة مكافحة الفساد مضيفاً: «إن الموضوع أخطر من موضوعات أخرى تتعلق بتجميد أموال النقابات حيث يتم التحقيق في أوضاع النقابات الداخلية».

كما كشف لـ«الحدث» أن هناك مبالغ ضخمة تلقاها الاتحاد قبل أكثر من 20 سنة من قبل اتحاد نقابات اتحاد عمال إسرائيل «الهستدروت» ولم يعرف أحد عنها شيئاً حتى الهيئة العامة للاتحاد.

وتابع: «أنا لا أريد الخوض في هذا الموضوع كثيراً؛ لأن الموضوع الآن بات في عهدة هيئة مكافحة الفساد والنائب العام وديوان الرقابة المالية والإدارية».

### الحكومة ووزارة العمل تطلق الشياطين على الناس

وهنا يبين أمين سر الاتحاد حسين الفقهاء، أن اتحاده بنى موقفه نتيجة للتصريحات والممارسات التي قامت بها الوزارة منذ انعقاد مؤتمر الاتحاد الخامس، والذي عقد بين 16 - 18/5/2016، (حيث رفض الوزير حضوره تحت ادعاءات ووجهات نظر ليست دقيقة. متهما الوزارة بتجميد حسابات الاتحاد، وهو إجراء تعسفي غير قانوني، ويتناقض مع أبسط المعايير والمواثيق والقوانين الأساسية المحلية الفلسطينية والعربية والدولية، فهذا الإجراء مجحف وكيدي ولا يقوم على أي أسس نقابية ولا وطنية).

ويقول الفقهاء: «ربنا يقيد الشياطين في شهر رمضان، وحكومتنا ووزارة العمل تطلق الشياطين على الناس،

ملفاتها المقدمة للنائب العام وهيئة مكافحة الفساد، وجود تجاوزات مالية وإدارية في عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وذلك للتحقق من هذه التجاوزات والخروقات المالية والإدارية، بناء على نتائج تقارير هيئة الرقابة العامة، واستناداً للشكوى ضد التجاوزات والخروقات المالية والإدارية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين التي تقدم بها أعضاء النقابات في هذا الاتحاد، ممن أعلنوا بشكل علني عن انسحابهم من هذا الاتحاد، ورفضهم لممارسات قياداته في جميع المجالات، إضافة إلى التهم الموجهة للاتحاد حول ملاسبات عقد المؤتمر وتجاهل اشتراط تصويب «تصحيح» أوضاعه قبل عقد مؤتمره.

وجدد تأكيده على أن وزارة العمل ليست هي الجهة التي قامت بتحويل الملف، وإنما هيئة الرقابة العامة، وذلك نتاج فحص وتدقيق على ملفات الاتحاد من خلال التقرير المرفوع من قبلهم لهيئة الفساد حيث اتضح أن لديهم توجد شبهات وجنح قضائية.

بدوره يرد الفقهاء بقوله: «تدعي الوزارة أن هناك أموالاً من «الهستدروت» غير مبيّنة، وحقيقة هذا الاتهام مرفوض ومردود على كل من يدعيه من يكون، لأن كل شيء موثق بحسابات البنك 100%، ولا توجد فيه أي ثغرة إطلاقاً، ولا أي تلاعب، وحتى الجانب الإسرائيلي لا يحول لأشخاص وإنما باسم الاتحاد المستفيد الأول ويدخل في حسابه في بنك القدس».

وأشار الفقهاء، إلى أنه في ذروة الأزمة وتجميد أموالنا تلقينا تحويلة مالية بقيمة 5 ملايين شيقل تقريباً من «الهستدروت» ووضعناها في الحساب مباشرة.

## اتهم وزير العمل بالذم والقذح والتشهير

أما حيثيات مقاضاة وزير العمل مأمون أبو شهلا، في الدعوى التي أعلن عنها الاتحاد فهي تتمثل بحسب ما قاله الفقهاء: «في تهمة الذم والقذح والتشهير التي مارسها الوزير، وخرقه للقوانين وإجراءه غير القانوني بحسب القانون الأساسي الفلسطيني، واتفاقيات العمل الدولية، وهو لا يملك الصلاحية في هذا الجانب».

ورد قطامي بقوله: «لم نمارس القذح والذم والتشهير نهائياً، ولهم أن يعتقدوا ما يشاؤون، والفيصل بيننا وبينهم القانون وهو الذي يحكم، والمعلومات تشير إلى أن ملفهم يعالج في هيئة مكافحة الفساد وهذه حقيقة».

وشدد قطامي على ضرورة التعامل مع الملف بناء على نتائج مخاطبة جهاز الرقابة المالية والإدارية لمجلس الوزراء، ورداً على تصريحات الأمين العام «بأن هيئة مكافحة الفساد جاءت وبحث في كل أوراقهم، ولم يجدوا شيئاً ولذلك تمت تبرأتهم»، قام جهاز الرقابة وهيئة مكافحة الفساد، بنفي ذلك مؤكداً أن ملف الاتحاد ما زال قيد البحث والتحقيق لغاية الآن. وقال قطامي: «لهم ما ينفون كما يحلو لهم أو يريدون».

## لم نوقف الحسابات ولم نجمدها

ولكن قطامي يرد بالقول: «لم نوقف الحسابات ولم نجمدها، ما تم فعلياً هو تجميد الموقعين على هذه الحسابات، نظراً لانتهاء مدتهم القانونية، وهذه كانت تحصل دائماً وحصلت معهم ومع غيرهم، وفي اللحظة التي يقومون فيها بعمل الإجراءات المطلوبة منهم، يعاد تفعيل الموقعين الجدد المنتخبين من المؤتمر، ولذلك نحن حريصون على تطبيق القانون في هذا المجال».

## حجم الأموال المحجوز عليها

وعن حجم الأموال المحجوز عليها من قبل وزارة العمل والتي تخص الاتحاد قال يونس: «إنها تبلغ نحو 10-13 مليون شيقل، وأن هذه الأموال تخص كل النقابات المنضوية تحت اتحاد نقابات عمال فلسطين، والذي يضم 14 نقابة وطنية وكل فروع الاتحاد الموجودة في كل محافظات الضفة».

## وزير العمل هذا الكلام غير صحيح

بدوره نفى وزير العمل مأمون أبو شهلا هذه الاتهامات، وقال: «إن هذا الكلام غير صحيح وفي فلسطين هناك أكثر من 300 نقابة، وجميعها أوضاعها الداخلية سليمة، ونحن كوزارة عمل لا نتدخل في شؤون النقابات إلا بالقدر المسموح به وهو أن تلتزم كل نقابة بنظامها الداخلي».

وتابع: «عندما لا تلتزم النقابة بنظامها الداخلي، ويبقى حق التوقيع لبعض الأعضاء أكثر من 25 سنة دون تغيير، ودون حصولهم على موافقة من هيئاتهم العامة فإن الوزارة تتدخل».

وأشار أبو شهلا، إلى أن هناك 3 جهات فقط، إحداها اتحاد نقابات عمال فلسطين، لم يتم تجميد أموالها، وإنما طلبنا من البنوك وتعليمات من الرئيس محمود عباس، وليس من اللواء الطيراوي المفوض العام لمفوضية المنظمات الشعبية، تغيير من له حق التوقيع من خلال النظام الداخلي وذلك بناء على طلب الهيئة العامة للنقابة، مشدداً الوزير «على أنه لم يتم تجميد مال أحد» ولم نفعل ذلك».

وأكد الوزير أن الوزارة لم تجمد أموال النقابات، وأموالهم ما زالت في البنوك بأسمائهم، ولن يتدخل بها أي أحد، ولن نسمح بمسها، ولكن لن نسمح لهم أيضاً بأن لا يطلعوا هيئاتهم العامة عن آلية صرف هذه الأموال».

وأضاف أبو شهلا، في كانون أول الماضي بعثنا لكل النقابات بأن يصححوا أوضاعهم، وطلبنا منهم عقد اجتماعات الهيئات العامة الخاصة بنقاباتهم؛ فمنذ 20 سنة لم ينظم أي اجتماع للهيئة العامة، وقد استجابت بعض النقابات وصححت أمورها، باستثناء نقابات اتحاد عمال فلسطين، والتي يرأسها شاهر سعد.

## منطلقات وحيثيات مقاضاة الاتحاد

ويبين قطامي أن جهات الاختصاص الرقابية تقول في

الانتخابات في كافة المكاتب الفرعية، وهو ما تحقق، فوجدنا أن وضعنا صائب، وبدء وصول كافة الوفود الدولية لحضور المؤتمر، والذي شارك به 29 وفداً ومنظمة دولية».

## نفي المشاركة وشروط للمصادقة

ولكن قطامي ينفي ما يقولونه، ويقول: «غير دقيق ما يدعونه بأنهم وجهوا دعوة للوزير للمشاركة في مؤتمرهم والوزير لم يحضر الافتتاح وغير دقيق أنه كان يوجد منه رد إيجابي، هم جاؤوا على مقر الوزارة ومعهم الدعوة، وكنت حاضراً في اللقاء مع الوزير، وقد كان واضحاً معهم: «لديكم جملة إجراءات مطلوب منكم القيام بها قبل الوصول للمؤتمر، ونحن لدينا ملاحظات على هذه الإجراءات ونحن ذاهبون للمشاركة في مؤتمر منظمة العمل العربية، وإذا جاءتنا إشارات إيجابية من الإدارة العامة لعلاقة العمل بأنكم تجاوزتم إشكاليات التحضير لعقد المؤتمر، نحن سنشارك، وفي حال استمرار النقاط العالقة والإشكالية لن نشارك ولن نصادق».

## عقد المؤتمر ضربة للوحدة النقابية

ويؤكد قطامي، أنهم لم يستكملوا الإجراءات الإدارية النظامية المتبعة مع الوزارة لعقد مؤتمرهم، وصدر في 11/4 قرار من الرئيس برسالة موجهة إلى شاهر سعد طالبه بوقف أعمال المؤتمر، بناء على ما اتفقت عليه القوى السياسية في منظمة التحرير عام 2015 بتشكيل لجنة رئاسية من منظمة التحرير، واجتمعت مع كل من حيدر إبراهيم وشاهر سعد، وتم الاتفاق على توحيد الاتحادين في اتحاد واحد، واتفقوا على أنه في غضون سنة سيعقدون مؤتمراً توحيدياً، وحينما أقدم شاهر على عقد مؤتمره لوحده رفع تقرير من اللجنة الرئاسية إلى الرئيس تنص على أن هؤلاء خالفوا الاتفاق، ولم يستكملوا الإجراءات المتفق عليها، فصدر قرار من الرئيس بوقف المؤتمر، وبالتالي لا وزارة العمل ولا أحد يستطيع أن يحضر المؤتمر، إضافة إلى مخالفتهم فهم لم يستكملوا إجراءات ايداع أوراقهم حسب الأصول في وزارة العمل.

## التحريض الآخر لتجميد أموال النقابات

وبين يونس، أنه بعد عقد المؤتمر العام وإجراء الانتخابات، لجأ الطيراوي إلى التحريض على الاتحاد بدعوى أننا لم نطبق قرار الرئيس عباس. وقال: «بعث وزير العمل مأمون أبو شهلا رسالة إلى رئيس سلطة النقد الفلسطينية عزام الشوا، يطلب فيها بتجميد أموال النقابات، إلا أنه لم يستمع له لعلمه أن هذا القرار ليس قانونياً».

وتابع يونس: «أن الطيراوي وبعد علمه أن رئيس سلطة النقد لن يطبق رسالة وزير العمل، قام بكتابة رسالة من صفحتين موجهة لرئيس سلطة النقد، وطلب من الرئيس عباس أن يوقع عليها على أن يلتزم بتعليمات وزير العمل مأمون أبو شهلا، وهو ما اعتبره الشوا قراراً من قبل الرئيس وقام بالعمل على تجميد أموال النقابات».

## خاص "الحدث" | الحريات الإعلامية تنتزع بالوعي والإرادة

الواسع، والتصدي للانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام ونشطاء الرأي بأشكال مختلفة، ومراجعة التشريعات والسياسات العامة المرتبطة بحرية الرأي والإعلام، وبخاصة بعد انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بدون تحفظات، بما يتطلب العمل على اجتناب جرائم النشر من قانون العقوبات والتشريعات ذات الصلة، انسجاماً مع التزامات دولة فلسطين التي تملّي عليها حظر الحبس على قضايا النشر، وتعديل تشريعاتها على هذا الأساس، وهي عملية لا تحتاج مجهود تشريعي كبير، بقدر ما تحتاج إلى إرادة وعزم، وضغط باتجاه إجراء التعديلات التشريعية المطلوبة.

وهناك حاجة لرؤية ودور أكثر وضوحاً وأداء مؤسسي فاعل من قبل نقابة الصحفيين، في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي، وشراكات استراتيجية مع المنظمات الحقوقية الفاعلة للنهوض بمنظومة حقوق الإنسان، وخلق مناخ إعلامي تعديدي حر، والدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام في مواجهة الانتهاكات، وحماية حرية الفكر والحق في المعرفة والوصول إلى المعلومات بحرية، وتعزيز الرقابة المجتمعية على الشأن العام.

هل تمتلك نقابة الصحفيين رؤية أو تصور واضح في كيفية التعامل مع التشريعات السارية ومشاريع القوانين المرتبطة بحرية الرأي والإعلام المرئي والمسموع والمقروء مستندة للقانون الأساسي والمعايير الدولية والممارسات الفضلى؟ وما هو الدور الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية على هذا الصعيد؟ وكيف تسمح نقابة الصحفيين ومعرض الإعلاميين/ات باستمرار سريان قانون نقابة الصحفيين لعام 1952 لغاية الآن؟ وما الذي يمنع من وضع تصور وجدول زمني لإنجاز والضغط باتجاه إقرار قانون عصري لنقابة الصحفيين منسجم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى، قادر على حماية حقوق الصحفيين وتحسينهم في مواجهة الانتهاكات والاعتقالات على قضايا النشر، وعلى النهوض بالواقع الإعلامي الفلسطيني، وتعزيز حرية الرأي والتعبير، وهم الأقدر على كشف مكامن الخلل وتسليط الضوء عليها والقيام بالحملات الإعلامية للضغط والتأثير في التشريعات والسياسات العامة؟

إن قيام أي صحفي أو مواطن عادي بنشر معلومات غير صحيحة تتعلق بإحدى الوزارات أو الهيئات العامة لا يشكل بحد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون، وبالتالي فإن تقديم شكوى وادعاء بالحق المدني على هذا الأساس لا يبرر أو يشكل أساساً قانونياً كافياً لإصدار مذكرة قبض وتنفيذها، والمساس بالحرية الشخصية، حتى وإن تسبب خطأ الصحفي بنشر معلومات غير صحيحة، والطرف المقابل يملك حق الرد وتصحيح المعلومة في تلك الأحوال.

بقلم: د. عصام عابدين

أو التوقيف بحق الصحفيين أو المواطنين العاديين على قضايا النشر، حتى لو تضمنت قدحاً أو ذماً بالمفهوم الوارد في قانون العقوبات، والقول بغير ذلك يحمل في طياته "عقوبات استباقية" تستهدف النيل من حرية الرأي والتعبير، وتنطوي على تعسف في استخدام الحق، لأن القضاء (محكمة الموضوع) هو من يفصل في كون القدح أو الذم مجزماً أو مباحاً وفقاً لأحكام قانون العقوبات النافذ.

إن كون فلسطين من الدول التي لا تزال تشريعاتها الجزائية تنص على الحبس على قضايا النشر، خلافاً لأنظمة ديمقراطية لم يسجل في تاريخها أنها قامت بحبس أي إنسان في قضايا النشر منذ الحرب العالمية ولغاية الآن، لا يبرر الخروج عن الأصول والضمانات الإجرائية وفرض عقوبات استباقية من خلال مذكرات القبض أو التوقيف في قضايا النشر، تستهدف النيل من الصحفيين ونشطاء الرأي وإشغالهم في المحاكم والجلسات القضائية وبيروقراطية الإجراءات وصولاً إلى عدالة متأخرة بأحكام البراءة من قبل القضاء، وعلى حساب الصالح العام.

والأصول الإجرائية، في جرائم النشر، تقتضي إحالة ملف الاستدلال إلى النيابة العامة التي تتولى إجراء التحقيق أو إحالة الملف مباشرة إلى القضاء للفصل فيه، ولا مبرر للقبض أو التوقيف، طالما أن القول الفصل لمحكمة الموضوع في نهاية المطاف. والمساس بالحرية الشخصية (الحبس) وقرينة البراءة المفترضة لكل إنسان لها أصول وفلسفة في القانون؛ من قبيل خطورة المتهم على الأمن العام والسلامة العامة أو في الجرائم ذات الطبيعة الخطرة أو عند الخوف على حياة المتهم وما شابه، وهذه الفلسفة وتلك الأصول القانونية لا مكان لها في قضايا النشر، وبالتالي فإن إجراء الحبس هنا لا يعدو كونه "عقوبة استباقية" تستهدف الصحفيين وحرية الرأي بغير وجه حق.

إن كون فلسطين من الدول التي لا تزال تشريعاتها الجزائية تنص على الحبس على قضايا النشر، خلافاً لأنظمة ديمقراطية لم يسجل في تاريخها أنها قامت بحبس أي إنسان في قضايا النشر منذ الحرب العالمية ولغاية الآن، لا يبرر الخروج عن الأصول والضمانات الإجرائية وفرض عقوبات استباقية من خلال مذكرات القبض أو التوقيف في قضايا النشر، تستهدف النيل من الصحفيين ونشطاء الرأي وإشغالهم في المحاكم والجلسات القضائية وبيروقراطية الإجراءات وصولاً إلى عدالة متأخرة بأحكام البراءة من قبل القضاء، وعلى حساب الصالح العام.

والأصول الإجرائية، في جرائم النشر، تقتضي إحالة ملف الاستدلال إلى النيابة العامة التي تتولى إجراء التحقيق أو إحالة الملف مباشرة إلى القضاء للفصل فيه، ولا مبرر للقبض أو التوقيف، طالما أن القول الفصل لمحكمة الموضوع في نهاية المطاف. والمساس بالحرية الشخصية (الحبس) وقرينة البراءة المفترضة لكل إنسان لها أصول وفلسفة في القانون؛ من قبيل خطورة المتهم على الأمن العام والسلامة العامة أو في الجرائم ذات الطبيعة الخطرة أو عند الخوف على حياة المتهم وما شابه، وهذه الفلسفة وتلك الأصول القانونية لا مكان لها في قضايا النشر، وبالتالي فإن إجراء الحبس هنا لا يعدو كونه "عقوبة استباقية" تستهدف الصحفيين وحرية الرأي بغير وجه حق.

إن الوقوف على تلك الإجراءات، في التغطيات الإعلامية، مسألة بالغة الأهمية، في تسليط الضوء على طبيعة وحجم الانتهاكات وتفصيلاتها، والضغط باتجاه محاسبة مرتكبيها، وإعمال وصيانة مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي، باعتبارها مرآة الحقوق والحريات، وأكسجين الديمقراطية.

هنالك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المؤسسات الإعلامية في قضايا الرأي والتعبير، وليس فقط المنظمات الحقوقية، وبخاصة على صعيد تعزيز المعرفة وتعميق الثقافة الحقوقية ونشر الوعي بفضاء حرية الرأي والتعبير والدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وتعزيز الرقابة المجتمعية على أداء السلطات

كما أن حجز الحرية الشخصية، إن كان له مقتضى قانوني، لا يتم إلا بمذكرات قضائية (قبض/توقيف) صادرة حصراً عن النيابة العامة أو القضاء المختص (مادة 11 قانون أساسي) ويجب على الجهة التي تنفذ إجراء القبض إبراز مذكرة القبض وإطلاع الشخص المراد القبض عليه على مضمون المذكرة (مادة 112 إجراءات جزائية) والأمر يعني بوضوح أن الأجهزة الأمنية لا تملك أية صلاحية قانونية تخولها إصدار مذكرات قبض من تلقاء ذاتها وتنفيذها، أو القيام بإجراء القبض دون وجود أمر قضائي صادر عن النيابة أو القضاء وإبرازه وفق الأصول والقانون، وبخلاف ذلك نكون أمام جريمة دستورية وقانونية موصوفة في القانون الأساسي الفلسطيني وقانون العقوبات النافذ (جريمة حجز الحرية الشخصية) تستوجب مساعلة مرتكب الانتهاك وتعويض المتضرر. وتفتيش المنازل، لا يتم إلا بمذكرة تفتيش صادرة عن النيابة العامة أو بحضورها، ويجب إبرازها عند القيام بإجراء التفتيش (مادة 17 قانون أساسي تقابل مادة 39 إجراءات جزائية) والأشياء التي يتم ضبطها من المنزل وفقاً للأصول يجب أن يتم تثبيتها في محضر رسمي خاص؛ يسمى محضر التفتيش، وأن يتم التوقيع على هذا المحضر من قبل مأمور الضبط الذي ينفذ إجراء التفتيش وصاحب المنزل المراد تفتيشه، وينبغي ذكر الأشياء التي تم ضبطها والأماكن التي وجدت فيها في محضر التفتيش (مادة 50 إجراءات جزائية)، وبالتالي فإن دخول المنازل بدون مذكرة تفتيش صادرة عن النيابة العامة أو بحضورها يشكل جريمة دستورية وقانونية (جريمة خرق حرمة منزل) موصوفة في القانون الأساسي الفلسطيني وقانون العقوبات النافذ تستوجب المساعلة وتعويض المتضرر.

وعملية تفتيش المنازل، يجب أن تتم في النهار، ولا يجوز لمأموري الضبط من الأجهزة الأمنية دخول المنازل ليلاً للقيام بالتفتيش؛ إلا في أحوال استثنائية تتعلق بالجرائم المشهود أو وجود ظروف تستوجب الاستعجال والقيام بعملية التفتيش ليلاً (مادة 41 إجراءات جزائية) وهي تخضع لرقابة القضاء، ومرتبطة بطبيعة الجريمة ومدى خطورتها ووجود قرائن قوية على وجود أشياء بالغة الأهمية والخطورة في المنزل استوجب إجراء عملية التفتيش ليلاً، وهذا الاستثناء لا يجوز إطلاقاً التوسع فيه، ولا يرد بطبيعة الحال في قضايا تتعلق بالرأي والنشر.

ليس هناك أي مبرر، لإصدار مذكرات قضائية بالقبض



# الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يحذر من خطورة التداعيات المترتبة على تجفيف مصادره التمويلية وتجميد حساباته المصرفية

قوانيننا، وعندما نقوم بمظاهرات لاعتماد الحد الأدنى للأجور، كانوا يغضبون منا ويشكوننا أمام رئيس الوزراء ونحن نقوم بمظاهراتنا وفعالياتنا المرتبطة بتعزيز حقوق العمال و أجورهم أمام مجلس الوزراء، وعندما نتحدث عن التشغيل وأنظمة عادلة للعمال، ومنتقد، فإننا نتحدث عن موقفنا فإذا لم يعجب هذا الأمر س أو ص فهذا شأنه.

## س: كيف تصف العلاقة بين الاتحاد ووزارة العمل؟

الاتحاد موجود قبل وزارة العمل وليس هناك توتر مع الوزارة فنحن نرفض أن نكون تابعين لها، ومن المفترض أن تكون الوزارة تابعة لنا أما عن المستجدات في هذه العلاقة فتمثلت عندما وجه وزير العمل في شهر نيسان الماضي رسالة لسلطة النقد طالبا بوقف وتجميد حسابات الاتحاد العام للنقابات، وذلك عقب مؤتمر الاتحاد مباشرة ونحن قمنا بدورنا برفع قضية على الوزارة لدى محكمة العدل، وعقدت حتى الآن عدة جلسات والجلسة المقبلة في السادس من الشهر المقبل.

وبين أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل انعكست سلبا على الاتحاد، وأدت لتجفيف موارده وتجميد حساباته، ما أدى إلى وقف رواتب الموظفين الذين يتجاوز عددهم في كافة المحافظات أكثر من مئة موظف، وجمدت سائر النفقات التشغيلية والنثرية والدورات التدريبية ومختلف الفعاليات التي يقوم بها الاتحاد.

ونوه إلى أنه كان من المفترض أن يمول اتحاد العمال الدنماركي مشروعا يستهدف تعزيز الصحة والسلامة المهنية، حيث تم تجميد هذا المشروع المفترض تمويله بـ 30 مليون شيكل منذ عام 95، وهناك مشاريع أخرى مع النرويج والدنمارك يزيد تمويلها عن مليون شيكل، أما رصيد الاتحاد الذي جمده لدى البنوك فيقدر بما يزيد عن 10 ملايين شيكل. و

يتابع الاتحاد قضايا العمال في مختلف المدن إضافة إلى أنه كان من المفترض البدء بترتيبات لتنفيذ مشروع إسكان لبناء ألف وحدة سكنية بالتعاون مع جهات مختلفة منها اليابان، كلها توقف ومنتزه كان يفترض أن يتم افتتاحه حتى مقرنا في القدس من الممكن أن يلحق به الضرر مالم يتم تغطية أجرة مقره، لافتا في هذا السياق إلى استثمارات الاتحاد ومقاره، المقام معظمها على أراض مملوكة للاتحاد.

وكانت هيئة مكافحة الفساد شرعت مؤخرا بالتحقيق في ما نسب للاتحاد من تجاوزات مالية وشهدت العلاقة بين الاتحاد والحكومة ممثلة بوزارة العمل توترا عقب عقد المؤتمر العام للاتحاد، وإعادة انتخاب الأمانة القديمة بحضور دولي واسع في ظل ما تردد حول وجود قرار من أعلى المستويات في السلطة الفلسطينية بعدم عقده، الأمر الذي دفع بوزارة العمل عقب عقد المؤتمر بأيام لاتخاذ قرار بتجميد الحسابات البنكية للاتحاد، وفي رواتب موظفي الاتحاد وحركة التحويلات والصرف من البنوك، حيث

حذر أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد من خطورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب مطالبة وزير العمل مأمون أبو شهلا بتجميد الحسابات المصرفية للاتحاد، وشروع هيئة مكافحة الفساد بالتحقيق في ما وصفه سعد باتهامات باطلة وشائعات مفتعلة استهدفت المس بالاتحاد واستقلالته ودوره في الدفاع عن قضايا وحقوق العمال. لافتا إلى خطورة ما أفضت إليه الإجراءات المذكورة من تجفيف لمصادر الدعم المقدمة للاتحاد، وتعطيل لمجمل أنشطة وفعاليات الاتحاد بما في ذلك توقف صرف رواتب موظفي الاتحاد منذ عدة أشهر.

وقال: «أما ما أثير حول تحويلات شهرية من نقابة العمال الإسرائيلية الهستدروت بقيمة 400 ألف شيكل فهذا ليس من اختصاص وزارة العمل»، متسائلا في هذا السياق: «لماذا لم تسأل وزارة العمل مثلاً عن المساعدات المالية التي يقدمها اتحاد نقابات عمال النرويج أو الدنمارك، اللذان قدما مساعدات جما، فاتحاد العمال النرويجي مول كلفة بنايات تابعة للاتحاد، وهذا الاتحاد الذي نفذ استثمارات لصالح حركته النقابية فلماذا يتم السؤال عن الأموال التي تصل الاتحاد من الهستدروت بالذات».

وأضاف: «نحن حصلنا على تعويضات بملايين الشواكل للعمال، تقدر بأكثر من 30 مليون شيكل منذ عام 95، ويومياً هناك قضايا عمالية سيما وأن 70% من العمال يعملون في قطاع البناء، وهذه القضايا يرفعها الاتحاد ضد المشغلين الإسرائيليين مجانا، و يتكفل الاتحاد بكل النفقات».

## س : كيف تسير إجراءات التحقيق الذي تقوم به هيئة مكافحة الفساد؟

الملفات المالية والإدارية للاتحاد موجودة منذ سنة 1994، ولم نقم بإعدامها كما تفعل بعض المؤسسات بعد مضي فترة طويلة على ملفاتها فملفات الاتحاد لدى الهيئات الرقابية لذا كل ما يدور مجرد محاولات لتشويه صورة الاتحاد، ولا أعلم ماذا تريد «الهيئة»، فهم يسألون ونحن نقدم ما يريدونه، ولقد أخذوا ملفات ولم يقولوا لنا ما يريدون، ورغم ذلك نحن نثق ثقة مطلقة بالهيئات الموجودة في فلسطين إن كانت هيئة مكافحة الفساد، أو ديوان الرقابة المالية والإدارية، فأبوابنا مفتوحة للجهتين وهما من يقدمون التقارير فديوان الرقابة عمل مع الاتحاد لمدة تسع أشهر، والهيئة أيضا مؤسسة مرحب بها. وأضاف نحن في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مرجعيتنا منظمة التحرير الفلسطينية، ودستورنا و

## الحدث - حامد جاد

وحول موقف الاتحاد تجاه كل ما أثير من اتهامات وشبهات فساد في ملفات الاتحاد، حاورت الحدث أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد الذي أجاب على أسئلة الحدث في الحوار التالي .

## س : كيف تنظر إلى إحالة ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى هيئة مكافحة الفساد؟

هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية يحق لهما أن يطلعا على كل ملفات وأعمال ومشاريع الاتحاد ومختلف أوجه الإنفاق، وأنني أدعو كل من له انتماء للوطن أن يرد على ما تردد من شائعات، أو شبهات فساد عن الاتحاد وأنني أعتبر كل ما أثير من شائعات بهذا الشأن بمثابة « فيلم » استهدف حرف الأنظار عن الدور المركزي والرئيسي الذي يقوم به الاتحاد تجاه الدفاع عن الطبقة العاملة، ووزارة العمل ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بما يقوم به الاتحاد من اتفاقات، فالاتحاد مؤسسة مستقلة تمارس نشاطها النقابي بموجب دساتير وقوانين خاصة بالشأن العمالي والنقابي.

## س : هل من اتهامات وجهتها وزارة العمل للاتحاد؟

إن كان هناك اتهامات نسبتها بعض المواقع الإخبارية لوزارة العمل فهذه الاتهامات مردودة على وزير العمل، وبالتالي إن كان لديه البيّنات على ما تقدم من اتهامات للاتحاد فيتوجب عليه أن يقدمها للهيئات والجهات القضائية المعنية ذات العلاقة، وكل من يتحدث عن هذا الموضوع باتهامات جزافية سيتحمل نتائجها فلا أحد يغفل تاريخ الاتحاد ودوره في الدفاع عن حقوق العمال كدور يمارسه بموجب قوانين وأنظمة العمال.



شاهر سعد

اتهم الاتحاد في حينها وزارة العمل بلوي ذراعه من خلال تجفيف مصادره المالية، في الوقت الذي قالت فيه الوزارة إن الاتحاد ونقابات أخرى لم تصوب أوضاعها القانونية وفق الأصول، وأن عليها تصويب أوضاعها لإلغاء القرار. ويذكر بحسب ما تردد أن الملف الرئيس الذي تحقق فيه هيئة مكافحة الفساد يتعلق بتحويلات "الهستدروت" في "إسرائيل" للاتحاد، والذي يعتبر الشريان المالي الأساسي للاتحاد العام، ومنه يغطي غالبية نفقاته ورواتب العاملين فيه، حيث أشارت بعض المصادر إلى أن الاتحاد العام يتلقى شهرياً مبلغ (400 ألف شيكل) من الهستدروت، وهي رسوم الانتساب النقابي للعمال الفلسطينيين الذين يعملون بشكل رسمي في أراضي 48، حيث يقتطع مكتب العمل الإسرائيلي مبلغ 80 شيكلاً شهرياً من كل عامل فلسطيني ضمن استقطاعات أخرى تتعلق بحقوق عمالية، ويتم تحويل هذه الرسوم شهرياً لميزانية الاتحاد العام للنقابات.

وبينما اتهم الاتحاد العام للنقابات وزارة العمل باستهدافه، بين وزير العمل مأمون أبو شهلا إن إحالة ملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى هيئة مكافحة الفساد ينطوي على التحقيق في قضايا أخطر من قضايا تجميد أموال النقابات، حيث يتم التحقيق في أوضاع النقابات الداخلية بما في ذلك المبالغ الضخمة التي تلقاها الاتحاد قبل أكثر من 20 سنة من قبل اتحاد نقابات اتحاد عمال إسرائيل "الهستدروت"، ولم يعرف أحد عنها شيئاً حتى الهيئة العامة للاتحاد.

ودفعت تصريحات أبو شهلا بأمين عام الاتحاد شاهر سعد لإصدار تصريح صحفي قال فيه: "إن ما ورد على لسان الوزير أبو شهلا عار عن الصحة ومسيء للحركة النقابية الفلسطينية ويتحمل الوزير المسؤولية القانونية أمام هذا التصريح في حال لم ينفه"، وفي وقت لاحق من تبادل الاتهامات بين الجهتين نفت وزارة العمل الأسبوع الماضي قيامها بتحويل ملف الاتحاد إلى هيئة مكافحة الفساد،

والاتحادات النقابية، دون المساس باستقلاليتها شريطة التزامها بأهدافها المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية المقررة من هيئاتها العامة، على أن تراعي في عملها الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية في جميع النشاطات الإدارية والمالية التي تقوم بها.

مكتفية بالإشارة إلى أن الجهة التي قامت بتحويل الملف للتحقق من التجاوزات والخروق المالية والإدارية، هي جهة مختصة ومسؤولة بموجب أحكام القانون الذي ينظم عملها ويحدد صلاحياتها. وأكدت وزارة العمل على دورها الحيادي في متابعة النقابات



## ارتفاع ملحوظ على معدل الجرائم الالكترونية

ازدياد الجرائم في فلسطين ومطالبات بسن  
قوانين رادعة وإلغاء عادة "فنجان القهوة"

السابقة، وهناك جرائم نوعية ولافتة وملحوظة في محافظات الوطن، لا سيما في القتل والسطو المسلح، مشيراً إلى أن عملية القتل أصبحت عند البعض سهلة لمجرد أي خلاف بسيط فتكون النهاية مأساوية، موضحاً أن عمليات القتل ليست منظمة. وتطرق إلى إحصائيات الأجهزة الأمنية التي تعاملت مع 123 ألف قضية في عام 2014، بينما في عام 2015 تعاملت مع 25 ألف قضية، مما يؤكد أن معدل الجريمة في ازدياد كما قال رجال. وفي إشارة إلى أسباب وقوع الجريمة، يقول: «انتشار السلاح غير الرسمي وسوء استخدام السلاح الرسمي، عدا عن المحسوبيات، وبالإضافة إلى عدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح، وعدم وجود تشريعات فلسطينية، والتعامل بالقوانين الأردنية القديمة».

كما أكد على ضرورة وجود دراسات وأبحاث من علماء الاجتماع والنفس، للبحث عن أسباب وقوع الجريمة، وإيجاد الحلول لها.

## نحن بحاجة إلى قوانين جنائية حديثة

وأكد الدكتور رحال على ضرورة وجود قوانين جنائية حديثة، وحاجتنا إلى منظومة تشريعات فلسطينية، فهناك جرائم لا تغطيها القوانين المعمول بها فلسطينياً مثل الجرائم الإلكترونية، مشيراً إلى وجود أزمة قيمة أخلاقية، وهذا يسبب انتشار الجريمة في فلسطين، داعياً مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تأخذ دورها في التنشئة الإيجابية، مشدداً على ضرورة نشر القيم، والتسامح وقبول الآخر واحترامه.

وحول ما إذا كان تطبيق الحكومة لعقوبة الإعدام سيشكل رادعاً للمجرمين، أكد أن عقوبة الإعدام لا تحقق الردع العام بل تحقق الردع الخاص، ولا يوجد دراسات تؤكد أن الإعدام يقلل الجرائم، بل يجب البحث عن قوانين أخرى رادعة، مشيراً إلى أن هناك أشخاصاً متهمين بالقتل يتم الإفراج عنهم بعد بضع سنوات، وبالتالي يوجد هنا خلل، فالسلطة التشريعية مغيبة ليس لها أي دور في السنوات العشر الماضية، بينما السلطة التنفيذية تتكأ تقوم بحملات أمنية بشكل موسمي حسب الوقائع، بينما السلطة القضائية كما يقول الدكتور عمر أحيانا تتكأ في إصدار الأحكام وبعض الأحيان تقوم بتخفيف هذه الأحكام.

## إحصائيات

الأرقام التي وثقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقاريرها الشهرية تظهر أن معدل الجريمة يتفاوت، ويتضح ذلك في الأشهر الستة الماضية من العام الجاري، حيث تطرقت إلى حالات الوفاة غير الطبيعية التي تتوزع نتيجة القتل خلال شجارات أو في ظروف غامضة، أو عدم التقيد بالسلامة العامة، أو بسبب فوضى السلاح كما رصدت في تقاريرها اعتداءات على التجمعات السلمية، كاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وذلك في الضفة وغزة.

ففي شهر حزيران الماضي رصدت الهيئة 12 حالة وفاة

«أب يقتل ابنته.. مقتل صراف.. مقتل شاب في شجار..» عناوين تطالعنا بها وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة، المقروءة منها والمرئية والمسموعة والإلكترونية على حد سواء، جميعها تحمل مضموناً ورسالة إخبارية واحدة، فقد أصبح ليس غريباً علينا أن نستيقظ في صباح أي يوم لنسمع بقصة جديدة لوقوع ضحية جديدة من القتل في أي مدينة من مدننا، عدا عن أخبار تتحدث عن العثور على جثث متحللة، والتي سجلت بعضها حتى اللحظة كوفاة في ظروف غامضة.

للحد من هذه الجرائم وصولاً للقضاء عليها، مشيراً إلى أن الأسباب تتمحور حول ثار قديم أو خلافات بسيطة، وتتطور إلى شجارات لعدم التحكم بالنفس، بالإضافة إلى قلة الردع، وتدخل العشائر التي تقوم بحل المشكلة مؤقتاً بفنجان قهوة وسرعان ما تعود المشكلة بشكل أعنف، متمنياً إلغاء عادة «فنجان القهوة»، كما أن من الأسباب عدم وجود قوانين رادعة حيث يتم التعامل مع قوانين أردنية قديمة منها قانون العقوبات رقم 16 الصادر عام 1960.

وأوصى المقدم ازريقات بضرورة التروي عند حدوث أي مشكلة، والتعامل بلغة الحوار، والابتعاد عن لغة العنف والانتقام، والتوجه إلى الشرطة، مناشداً القضاء الفلسطيني بسرعة الفصل بين قضايا المواطنين، مؤكداً على ضرورة إلغاء عادة «فنجان القهوة»، فنحن بحاجة إلى قوانين رادعة تنص نصوصاً واضحة تتماشى مع تطور المجتمع الفلسطيني.

## الأجهزة الأمنية مصممة على فرض القانون وجمع السلاح غير القانوني

وحول كون عدم وجود السلطة في بعض المناطق وانتشار الأسلحة غير القانونية من الأسباب، أكد ازريقات على صحة ذلك موضحاً أن هذا يؤدي إلى انتشار الظواهر السلبية، لكن بالنسبة إلى فوضى السلاح أشار أن الأجهزة الأمنية مصممة على فرض القانون والنظام، وجمع الأسلحة العشوائية وغير القانونية، التي تستخدم في الشجارات والجرائم وحتى المناسبات وذلك بتعليمات من رئيس دولة فلسطين محمود عباس، موضحاً أن ما تقوم به الأجهزة الأمنية لاقى حاضنة شعبية من كافة شرائح المجتمع، فقد أصبح لدى المواطن وعي قانوني وتعاون بشكل كبير مع المؤسسة الأمنية في ملاحقة المخالفين.

شمس: زيادة ملحوظة في الجرائم  
نوعية ولافتة

مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» الدكتور عمر رحال له رأي آخر عن معدل الجريمة في فلسطين، حيث أكد أنه في ازدياد مقارنة مع السنوات

## الحدث - رائد أبو بكر

تفاوتت التقديرات بين الخبراء والمختصين حول معدل الجرائم في فلسطين، فمنهم من أشار إلى أن المعدل لم يصل إلى الحد المطلوب إذا ما قورن بالسنوات السابقة، وآخرون أكدوا على ارتفاع معدل الجرائم لدرجة أن المواطن يعيش حالة من الفوضى وعدم الاطمئنان. صحيفة الحدث سلطت الضوء على هذا الموضوع، لتتعرف أكثر عن معدل الجرائم في فلسطين وأسبابها وما المطلوب.

الشرطة: الجرائم في فلسطين لا  
تختلف عن المجتمعات الأخرى

الناطق باسم الشرطة الفلسطينية المقدم لؤي ازريقات قال لـ«الحدث»، أن الجريمة في فلسطين ليست حالة خاصة أو استثنائية أو غير عادية، إذا ما قورنت بالمستوى الإقليمي والدولي، والجرائم لهذا العام وثقت ما بين قتل وشجار وسرقة وأبرزها كانت الجريمة الإلكترونية، مؤكداً أن معدل الجرائم في فلسطين في العام الجاري أقل من الحد الطبيعي.

مستدلاً بإحصائيات الشرطة حيث قال في عام 2015 تم تسجيل 54 جريمة لكن في العام الجاري تم تسجيل 19 جريمة قتل في الضفة الغربية حتى شهر يوليو، منها جريمتين تم حدوثهما في العام الماضي وتم اكتشافهما العام الجاري، بينما الشجارات زادت معدلاتها فقط في شهر رمضان، وأيام عيد الفطر حيث تم توثيق 974 حالة شجار خلال شهر رمضان، و898 شجار أيام العيد، ورغم ذلك إلا أن معدلها أقل من العام الماضي، حسب ما قال المقدم ازريقات.

وحول جريمة السرقة أوضح ازريقات أنها تختلف من محافظة لأخرى، حيث يتفاوت معدل الجريمة مقارنة بالأعوام السابقة فمنها ما هو أقل نسبة، ومنها ما نسبه متقاربة.

## المطلوب إلغاء عادة «فنجان القهوة»

وأوضح ازريقات أن التحدي يتمثل في كيفية مجابهة الجريمة، وهذا يتطلب تضافر جهود الجميع بشكل كامل





ويوضح اريزيقات أن وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لإدارة المباحث العامة بدأت عملها بشكل رسمي في توثيق الجرائم عام 2015 لكن الوحدة أنشئت سابقاً، وجندت لهذا الغرض الإمكانيات وكوادر مدربة ومتخصصة، وبين أن أبرز الجرائم المسجلة الابتزاز والتشهير والتهديد والسرقة.

وقدم اريزيقات عدة نصائح لمستخدمي الشبكة العنكبوتية حيث أكد على ضرورة الاستخدام الصحيح، وعدم قبول أي صداقة في صفحات التواصل الاجتماعي لأي شخص لا نعرفه، ولا نثق به، أما بالنسبة إلى الملفات الحساسة فمكانها ليس سطح المكتب بل إنشاء ملفات سرية يصعب الوصول إليها، وإنشاء كلمات سرية معقدة، ووضع لاصق على عدسة الكاميرا الموجودة على الجهاز، داعياً كل من وقع في مشكلة ابتزاز أو تهديد أو سرقة عليه التوجه إلى الشرطة وتقديم شكوى.

### بيانات

تشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أواسط العام 2015 إلى أن 48.3% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت، وأن نحو 63.1% منها تمتلك أجهزة حاسوب، وأن 53.7% من الأفراد (عشر سنوات فأكثر) يستخدمون الشبكة العنكبوتية، و75.1% من هؤلاء يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي و نحو 69.7% من الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن 10 أعوام يمتلكون بريدًا إلكترونيًا لأغراض شخصية ومتنوعة حسبما أشارت إحصائية الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.

دولة فلسطين، داعية النيابة العامة والأجهزة القضائية للقيام بدورها في تقديم لوائح اتهام ضد كل من يخالف القانون، ومحاكمته حسب الأصول، وإنزال العقوبات المناسبة بحقه، ومشددة على ضرورة تضافر الجهود الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تطويق الأحداث ومنع تداعياتها السلبية التي تؤثر على السلم الأهلي في مجتمعنا الفلسطيني.

### ارتفاع ملحوظ على الجرائم الإلكترونية في فلسطين

مع الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت و عدم اتخاذ التدابير اللازمة للأمن والحماية، أدى ذلك إلى نشوء جرائم ناتجة عن ذلك الاستخدام، ونظراً لزيادة الجرائم المتعلقة بالإنترنت شرعت بعض الدول، والمنظمات الدولية، والإقليمية بوضع تشريعات جنائية خاصة لمكافحة جرائم الإنترنت التي تعتبرها ظاهرة مستحدثة في علم الإجرام، حيث أوصت باتخاذ كافة الإجراءات التشريعية أو غيرها حسب الضرورة؛ لجعل الدخول إلى جميع أنظمة الكمبيوتر أو أي من أجزائه بدون وجه حق جريمة جنائية بحسب القانون المحلي، أما في الدول العربية ومن ضمنها فلسطين فقليلاً ما نجد تشريعات خاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية.

وعودة إلى الناطق باسم الشرطة الفلسطينية المقدم لؤي اريزيقات والذي أكد على أن معدل الجرائم الإلكترونية في فلسطين زادت في السنوات الأخيرة، ففي عام 2015 تم تسجيل 502 قضية، بينما في النصف الأول من العام الجاري فقد لوحظ أن العدد تضاعف بشكل كبير.

منها، 9 في الضفة، و3 في غزة، بينما رصدت 6 حالات اعتداء على التجمعات السلمية.

وفي شهر أيار رصدت الهيئة 20 حالة وفاة، 9 منها في الضفة، و11 حالة في غزة، و4 حالات اعتداء على المؤسسات العامة والأماكن الخاصة.

أما شهر نيسان رصدت 8 حالات وفاة غير طبيعية، و6 حالات اعتداء على التجمعات السلمية.

أما في شهر آذار فقد رصدت الهيئة 9 حالات وفاة غير طبيعية، و6 حالات اعتداء على الأماكن العامة والخاصة جميعها في الضفة.

وفي شهر شباط تم رصد 16 حالة وفاة غير طبيعية في الضفة وغزة، و5 اعتداءات على التجمعات السلمية.

وأخيراً وفي شهر كانون الثاني رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 17 حالة وفاة غير طبيعية، وحالتان اعتداء على الأماكن العامة والخاصة.

وفي بيان سابق للهيئة أشارت إلى أن هذه الأحداث عبارة عن مجموعة حوادث متفرقة، إلا أن الرابط المشترك في جميع الانتهاكات سببه فوضى استخدام السلاح غير الشرعي، وعدم بسط السلطة سيطرتها على العديد من المناطق الفلسطينية، والتهاون في ملاحقة ومحاسبة المخالفين للقانون، مطالبة قيام الحكومة الفلسطينية بدورها في توفير الحماية للمواطنين من خلال بسط سيادة القانون ومصادرة السلاح غير الشرعي، ومحاربة "مافيات" السلاح والكشف عنهم ومن يقف خلفهم، مؤكدة على ضرورة وضع خطة وطنية شاملة لضمان توفير الأمن والحماية للمواطنين والمؤسسات في المناطق الواقعة خارج السيطرة الأمنية لأجهزة

# هل تسحب المولات التجارية في غزة البساط من الأسواق التقليدية؟

مواطنون: الأوضاع الاقتصادية المتردية تُبقينا على صلة بالبقالات والمحلات الصغيرة  
اقتصاديون: المولات التجارية نافعة للاقتصاد لكنها لا تعكس نموًا حقيقيًا

## لا تُهدد السوق الشعبي

بدوره نفى رفعت الحايك، مدير مول «ستبس» بمدينة غزة أن تكون المولات التجارية أداة لسحب البساط من السوق الشعبي، مُعللاً ذلك بالحالة الاقتصادية المُضنية التي يُعانيها الغزيون وخاصة الموظفون الذين يتلقون رواتبهم بشكل غير منتظم وعبر فترات متباعدة، وقال: «تلك الحالة تفرض على المواطن الغزي الشراء بالدفع المُؤجل لحين الراتب في غالبية الأحيان»، مؤكداً أن المواطن يكون مُعروفا لدى البقالة في الحي الذي يقطنه؛ وبالتالي يتمكن من الشراء بالدين بعكس ما يحدث في المولات من دفع فوري وكذلك استنزاف لجيبه في سلع مُغرية من حيث الجودة وضمها لقائمة العروض والتنزيلات، يقول: «هذه المغريات تجره إلى حالة من التسوق المفتوح التي يفرضها المول أو الهايبر ماركت، لُفجاً بعدها بالفاتورة التي لم تكن بالحساب»، وشدد أن البقالات الصغيرة تبقى ملاذاً لأصحاب الدخل المحدود ولا يُمكن أن تُنهيها المولات التجارية.

أما تامر الخضري، مدير المبيعات في مول «كبير فور» الذي افتتح قبل أشهر غرب مدينة غزة، فأوضح أن وجود المولات في القطاع أحدث نوعاً من المنافسة بين أصحاب رأس المال: لتقديم خدمة مميزة ومتكاملة للمستهلك الذي يُعاني من الحصار، ويُتابع أنهم في إدارة مول «كبير فور» يسعون إلى عرض المنتجات الأعلى جودة بأقل سعر ممكن أن يُحقق لهم هامش من الربح، وذلك من أجل التخفيف

لم يمنع الحصار الإسرائيلي الضارب أطنايه على قطاع غزة منذ عام 2007، رجال الأعمال الفلسطينيين من افتتاح مشاريعهم الاستثمارية كـ «المولات التجارية» لتلبي حاجة المواطنين بإيجاد أماكن للتسوق والترفيه معاً في ظل إغلاق المعابر والحرمان من السفر، وبدأت ظاهرة المولات التجارية، تطرق الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة عام 2010، في محاولة لعودة جانب من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الذي أرهقته ممارسات التضييق والخنق الإسرائيلية.

على إنعاشها ويفتح شهية المواطنين على التسوق خاصة إذا ما وجدوا بعضاً من مظاهر التسلية والترفيه بإيجاد كوفي شوب، أو مخبز للمعجنات والحلويات، تقول: «إن وجود المولات يُضيف لقطاع غزة بعض الحياة التي سلبها منه الاحتلال».

وأضافت أنها توفر فرص عمل لعدد كبير من الشباب، خاصة في المولات الضخمة والتي تتفرع بعدة طوابق في مبنى واحد أو بسلسلة محال في مناطق مختلفة بحيث تُعزز عمليات التشبيك بين الشركات المحلية.

## غزة- محاسن أُصرف

وكان «غزة مول» أول تجربة عملية لمسها المواطن الغزي على الأرض بعد أن كان يُشاهدها عبر الفضائيات- وإن كانت متواضعة جداً مقارنة بما يُشاهد من مولات الخليج ومصر- فغالبية ما يحتاجه وأسرته من المأكولات كالمواد الغذائية والتموينية، وحتى الوجبات السريعة، بالإضافة إلى الملابس والعلطور والأحذية والأدوات المنزلية والإكسسوارات وغيرها من قرطاسية وأدوات مكتبية موجودة بين طبقات المول، وعلى الرغم من حداثة التجربة إلا أن المواطنين انقسموا إلى رأيين فيها أحدهم يؤيد ويرى أنها تواكب التطور الحضاري في مجال التجارة كما أنها تُحقق ربحاً جيداً للمستثمر وتوفر فرص عمل للمتطلين، بينما الفريق الآخر يرى بأنها تسحب البساط من الأسواق التقليدية وتضر بفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وتعزز الفروق الطبقة.

«الحدث» ارتأت أن تتحقق من فرضية المعارضين، وسألت مواطنين وخبراء في الشأن الاقتصادي وخرجت بالتقرير التالي:

## متعة التسوق

لقد وجد «سامي أبو الطيف» (45) عاماً من حي الشجاعية شرق مدينة غزة، في المولات التجارية سبيلاً للمتعة والترفيه والتسوق، يقول: «أعفتني من عناء التنقل في الشعبي وأنا أحمل أكياساً ثقيلة من كل بائع لحين الانتهاء من كافة مستلزماتي»، وتابع: «الشراء من مكان واحد يمنحني شعوراً بالراحة»، أسأله عن الأسعار فيتبسّم مؤكداً: «أنها ترتفع بشيكل أو اثنين عن سعر السوق العادي». ويُفسر ذلك بالتكاليف التشغيلية التي يُنفقها أصحاب المولات في إطار تقديم خدمة منافسة للمستهلك.

ولا تختلف عنه «لمى أبو شعبان» (33) عاماً التي تؤكد على أهمية المول في المناطق السكنية النائية بحيث يعمل





والسوبرماركت، نفى ذلك موضحاً أن الظروف الاقتصادية التي يُعانيها القطاع واستمرار الحصار بوتيرة أعلى على مدار عشر سنوات انعكس على دخل المواطن وبنات بالكاد يستطيع أن يلبي احتياجاته، الأمر الذي يجعل المنافسة متوازنة بعض الشيء في إقبال المواطنين على المولات التجارية أو البقالات والمحلات الصغيرة وفقاً لما يمتلكون من أموال.

### لا تعكس نمواً حقيقياً

وعلى الرغم من إقرار «سمير أبو مدللة» المُختص بالشأن الاقتصادي بدور المولات التجارية في إيجاد فرص عمل وإعادة تدوير رأس المال في الاقتصاد المحلي وإيجاد حالة من التنافسية في الأسعار؛ إلا أنه يُجزم بعدم جدواها في تحقيق حالة من النمو الحقيقي سواء على مستوى الاقتصاد أو على مستوى القطاع الخاص الذي يُنشئ تلك المشاريع، وأضاف بالقول: «فقط قد تُحقق نمواً لقطاع التجارة في القطاع الخاص».

وحول الأسباب التي تُعيق من جدواها، أكد «مدللة» أنها لا تبعد عن خصائص المجتمع الفلسطيني كونه مجتمع استهلاكي، بالإضافة إلى عدم قدرة الغالبية من المواطنين اللوج إليها واقتناء مستلزماتها منها وفقاً لحالة الفقر التي يُعانونها وتأخر رواتب الموظفين في قطاع غزة، وقال: «إن الحركة الشرائية ستتأثر وبالتالي ستنعكس على قيمة الربح لدى المستثمر».

ويرى «مدللة» أن كثافة المولات التجارية التي افتتحت مؤخراً في قطاع غزة تخلق حالة من التنافس تفوق الحجم المطلوب مما يعود بالخسارة على المستثمرين، داعياً إلى ضرورة إتباع الأسس العلمية بإعداد دراسة جدوى دقيقة عن المشروع قبل البدء به لتجنب أي خسائر أو مخاطر.

كالمعروفة مثلاً - كما يقول- ويُضيف أن المحال الصغيرة لا تستطيع أن تفعل ذلك لأنها تعتمد على الزبائن محدودي الدخل، كما أنها لا تملك المساحة الكافية لعرض البضائع المتنوعة فقط الضرورية والتي تواجه طلباً كثيفاً من المتسوقين.

### نافعة للاقتصاد

وعلى الرغم من تباين الآراء حول ما أحدثته المولات التجارية من تغيير لأنماط التسوق لدى المستهلكين ما أضر بأصحاب البقالات والسوبرماركت، إلا أن خبراء الاقتصاد يؤكدون نفعها للاقتصاد الفلسطيني بالحد من البطالة عبر استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

ويقول د. معين رجب الخبير في الشأن الاقتصادي لـ «الحدث»: «إن اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المولات التجارية من شأنه أن يزيد نسب التشغيل بين الشباب»، وأضاف أن حالة التنافسية في العروض والتنازلات التي تُقدمها المولات خاصة في المواسم والأعياد تعود بالنفع الكبير على المستهلك إذ يحصل على أفضل خدمة بأقل سعر يُناسب جيبه المأزوم بفعل التنافس السياسي وما أثمره من عدم حصول عدد كبير من الموظفين على رواتبهم الشهرية، بيّن أن ضخ الأموال في مشاريع جديدة من شأنه أن يُبقي عجلة الإنتاج مستمرة كما يُمكن الحكومة من تحقيق عوائد مالية تساعدها في توفير رواتب القطاع العام، من خلال الضرائب والرسوم التي تحصل عليها من الاستثمار، مُشدداً على أن تكون الخدمات التي يُقدمها المشروع في متناول فئات المجتمع المختلفة من حيث النوعية وكذلك الأسعار.

وبسؤاله عن إمكانية أن تسحب تلك المشاريع «المولات التجارية» البساط من تحت أقدام محال البقالة

من الأعباء الملقاة على كاهل المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

وبيّن أن ذلك يؤدي إلى حالة من التنافسية بعيداً عن الإقصاء، رافضاً الآراء التي تُشير إلى أن التنازلات والعروض التي تُطلقها المولات التجارية لسحب المستهلكين إليها، وتغيير وجهتهم عن الأسواق الشعبية والبقالات الصغيرة في الأحياء، وقال: «كل مشروع له جمهور ينتفع من خدماته، ولا يُلغي ذلك وجود أي مشروع آخر».

### خداع المستهلك

وأشار عدد من أصحاب البقالات الصغيرة والمحلات التجارية في الأسواق الشعبية الذين التقّتهم «الحدث»، إلى أن المولات الكبيرة، بما تُعلن عنه من عروض وتنازلات خلال المواسم والأعياد، ينعكس سلباً عليهم ويُغير وجهة المتسوقين عنهم إليها، وأكدوا أن ذلك يُخلف لهم خسائر كبيرة تُضاف إلى جملة الخسائر التي يعانونها بسبب الحصار، وقال أشرف حسونة صاحب بقالة في حي تل الهوا غرب مدينة غزة، أنه تكبد خسارة كبيرة خلال شهر رمضان الماضي وعيد الفطر؛ إذ لم يتمكن من تصريف بضاعته للمستهلكين الذين جذبتهم العروض وحملات التخفيض التي نفذتها بشكل كبير المولات التجارية والهائبر ماركنت المنتشرة في قطاع غزة.

من جانبه شدد البائع مؤمن بلبل 25 عاماً والذي يُدير دكاناً صغيراً في سوق الزاوية- السوق الأقدم في قطاع غزة- أن المزايا والعروض التي يُقدمها أصحاب المولات الحديثة تستقطب المتسوقين، وتُغير وجهتهم لها بعيداً عن الأسواق التقليدية في الأحياء الشعبية، وبيّن أن طبيعة المستهلك ورغبته في الحصول على أصناف جديدة من السلع تدفعه إلى المولات خاصة تعرض أنواعاً كثيرة للصنف الواحد

# الفلسطينيون عطشى رغم أنهم يعيشون فوق محيط من المياه الجوفية

حفرتها في كل صباح عبر الطريق الجبلي المتعرج. لكن الإمدادات من المياه محدودة ولا يتلقى السكان إمداداتهم الأسبوعية دائماً. ويقول حبيب "لدينا بحر أسفل منا في سلفيت لكننا لا نستطيع حتى الاستحمام". وأضاف "إنه لأمر محزن". أسفل التلة ثمة شركة سيارات ولا توجد لدى العاملين في الشركة مياه لصنع شاي. وثمة مشكلة أكثر إلحاحاً في دورة المياه التابعة للمكتب- حمامات جافة. ويقول أحد سائقي سيارات التاكسي مازحاً "لقد أنفقنا على الديتول هذا الصيف أكثر مما أنفقنا على البنزين".

وتعد الحالة أسوأ في غزة التي تعتمد كلية تقريباً على المكنم الساحلي الذي ينكمش بسرعة: وما يظل يعد ملوثاً بسبب سنوات من مياه عادمة غير معالجة وسبب سرقات زراعية. كما أن المياه التي تخرج من الصنابير في غزة غير صافية ومالحة. ويعتقد خبراء الأمم المتحدة أن المكنم المائي سيتدمر مع حلول العام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطة المياه الإسرائيلية تباع للفلسطينيين 64 مليون متر مكعب من المياه في كل عام. وهي تقول إنهم هم من يقف وراء حالات النقص في المياه لديهم لأن ما يصل إلى حوالي ثلث حجم إمدادات المياه التي تصلهم تتسرب من خلال الأنابيب الصدئة عندهم. ومن المفترض أن تتولى لجنة مياه مشتركة لدى الجانبين حل هذه المواضيع لكنها لم تلتئم منذ خمسة أعوام. وكما يحتمل التنبؤ به، فإن كل جانب يلقي باللوم على الجانب الآخر ويحملة مسؤولية الجمود. ومن جهتهم يجد الفلسطينيون أن حكومتهم مهمة: فالعاصمة الإدارية رام الله تزود بالمياه بشكل جيد لكن باقي الوطن يعاني من الظمأ. وفي الأثناء، يتفشى اللوم حتى وإن توفرت المياه. ويقول حبيب بينما كان يرتشف جرعة من الماء -المعبأ في عبوة بالطبع- "عندما لا يتوفر الماء لديك يتدمر كل شيء".

يحاول إياد قاسم إدارة مقهى من دون توفر مياه فيها. ويعمد إلى إعادة استخدام الأواني المتسخة لديه والتي سرعان ما تمتلئ بالقذارة شأنها شأن الأراجيل التي ينفث الفلسطينيون دخانها وهم يجلسون على رصيف دارة المقهى. وكانت لتكون مهمة صعبة لو جاء العديد من الزبائن: لكن يبدو أن أناساً لم يستحموا على مدار أسبوع، قد فقدوا الاهتمام في رشف الشاي في ظل درجة حرارة تصل إلى 35 درجة مئوية. ويقول قاسم "إن دارة المقهى فارغة لأن الجميع منزعجون من الوضع. وأصبحت عملية ممارسة نشاط تجاري شيئاً مستحيلًا".

عليه الاتفاقات.

ومن جهة أخرى، تضاعف عدد المستوطنين أيضاً: حيث يعانون هم أيضاً من نقص المياه. وفي مستوطنة أرييل (19000 نسمة) والمجاورة لسلفيت مر إسكان بحالات نقص مياه عديدة وجيزة في هذا الشهر. كما أن المستوطنات الأصغر في المنطقة وغير المربوطة بشبكة المياه الإسرائيلية تعاملت مع حالات جفاف أطول. ومع ذلك عانى الفلسطينيون أكثر بكثير من نقص المياه. وفي المعدل يتلقى الفلسطينيون 73 ليتراً في اليوم؛ أي أقل من 100 لتر في الحد الأدنى وفق توصية منظمة الصحة العالمية. إلى ذلك، ينفق وليد حبيب 300 شيقل (75 دولاراً) كل أسبوع لتعبئة الخزانات على سطح منزله في سلفيت -مبلغ ضخم في الضفة الغربية حيث يبلغ المعدل الشهري للرواتب 500 دولار. وتنقل المياه التي تسحب من آبار كانت السلطة الفلسطينية

ترجمة: عبد الرحمن الحسيني

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين في بلدة سلفيت والقرى المحيطة فيها يعانون جراء جفاف طاول عدة أشهر. ولا تعد حالات نقص المياه في شهور الصيف شيئاً جديداً بالنسبة للتلال المسفوعة بأشعة الشمس خارج مدينة نابلس في شمالي الضفة الغربية. لكن هذا الموسم يعد على وجه الخصوص موسماً سيئاً. وتباطأ تدفق المياه من الصنابير وتراجع إلى حد التقطير تقطيراً عشية عيد الفطر المبارك هذا في الوقت الذي لا يتوقع فيه إلا القليلون غوثاً في إمدادات المياه قبل حلول فصل الشتاء.

وكان الإسرائيليون يشعرون، ذات مرة في السابق، بالتوجس، كما يجدر التنويه، حيال مستوى أضخم مستودع للمياه لديهم، بحيرة طبريا. وفيما كانت الايكونوميست تدفع للطباعة، كان مستوى المياه في البحيرة عند 11 متراً مكعباً فوق "الخط الأحمر" وهي النقطة التي توقف عندها إسرائيل ضخ المياه لتجنب حدوث أضرار بيئية. لكن لم يعد هذا الحال يسبب قلقاً عاماً لأن معظم مياه إسرائيل يتم الحصول عليها اصطناعياً. ويأتي حوالي ثلث المياه من خلال معامل تحلية مياه البحر والتي تعد من بين الأجود في العالم. إلى ذلك، يعتمد المزارعون على المياه المستصلحة لري مزارعهم. وتعيد إسرائيل تدوير 86% من المياه العادمة، أعلى مستوى في العالم تليها أبنيا التي تعيد استخدام 20% من المياه العادمة.

ولا يساعد أي من هذه الحلول فائقة التكنولوجيا في مساعدة الفلسطينيين مع ذلك لأنهم ليسوا مرتبطين مع شبكة المياه الإسرائيلية. وهم يعتمدون على ما يدعى "المكنم المائي" (طبقة صخرية غنية بالمياه) والتي توجد أسفل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967. وكانت اتفاقات أوسلو نصت على ذهاب 80 في المائة من مياه المكنم المائي لإسرائيل وتخصيص النسبة المتبقية للفلسطينيين. وستم الاحتفال قريباً بالذكرى الحادية والعشرين لتوقيع الاتفاقيات التي كانت إجراءً مؤقتاً لمدة خمسة أعوام، كما تجدر الإشارة. وخلال ذلك الوقت تضاعف تقريباً عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية ووصل إلى 3 ملايين نسمة تقريباً. ولم يتم الالتزام بالتخصيص الذي نصت



## ترجمات

## ترجمة "الحدث" | قصة بناء أول مستوطنة في الضفة الغربية

اتفق المشاركون على تضليل رئيس بلدية في التفكير وبناء الواقع لأغراض عسكرية، عندما في الواقع، انهم يخططون للسماح بانتقال المستوطنين إليها، وهم نفس أولئك المستوطنين الذين انتقلوا خلال عيد الفصح عام 1968 للإقامة في فندق بارك في الخليل، الذي كان باكورة المشاريع الاستيطانية.

كان نظام مصادرة الأراضي بأمر عسكري لغرض إقامة المستوطنات سرا في إسرائيل طوال السبعينيات. ووفقا للأشخاص الذين شاركوا في إنشاء وتنفيذ النظام، فقد كان هدفهم الامتثال ظاهريا للقانون الدولي الذي يحظر البناء لأغراض مدنية في الأراضي المحتلة.

وقد استخدم هذا النظام لإقامة العديد من المستوطنات، حتى حظرت محكمة العدل العليا في قرارها الصادر عام 1979. المصدر: هارتس

لطالما كان الأمر سرا؛ أن يتم إطلاق مشروع استيطاني بالاستناد إلى حجج واهية، ظاهريا كانت عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية تتم لأغراض عسكرية بينما كان الهدف الحقيقي هو بناء مستوطنات مدنية، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

"250 وحدة سكنية في مستوطنة كريات أربع في محيط منطقة محددة لاستخدام وحدة عسكرية. وسيتم البناء من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية وأن البناء سيتم لتلبية احتياجات البنية التحتية للجيش الإسرائيلي."

وبعد أيام قليلة، وبعد ان أتمت القاعدة 14 أنشطتها، قام قائد منطقة الخليل باستدعاء رئيس بلدية الخليل، وخلال اللقاء أثار من مجمل قضايا أخرى أنه سيتم بناء منازل في القاعدة العسكرية استعدادا لفصل الشتاء "وبعبارة أخرى،

ديان، ويصف كيف أن الأرض التي كانت ستتحول إلى مستوطنة يتم بناؤها، ستصادر بأمر عسكري، وبشكل ظاهري تحت ذرائع أمنية، وأن المباني الأولى التي ستقام فوقها أقيمت لأغراض الاستخدام العسكري.

وإلى جانب دايان، كان الحضور هم مدير عام وزارة الإسكان، قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية ومنسق الأنشطة الحكومية. "سنقدم البناء على أساس أنه ... ووفقا للمحضر، قرر هؤلاء المسؤولون بناء

### ترجمة الحدث- أحمد أبو ليلي

الآن وقد ظهرت وثيقة سرية من عام 1970 تؤكد هذه الفرضية. وثيقة، حصلت على نسخة منها هارتس، وتروي تفاصيل اجتماع في مكتب وزير الدفاع آنذاك موشيه دايان الذي تحدث لقادة الحكومة والجيش بشكل واضح عن كيفية تنفيذ هذا الخداع في بناء كريات أربع، بجانب الخليل.

الوثيقة تحمل عنوان "الوسيلة لإقامة كريات أربع". وتتضمن محضر الاجتماع الذي عقد في يوليو 1970 في مكتب



# «ذي ناشيونال إنترست»: كيف تستعد السعودية وإسرائيل لانتهاء اتفاق إيران النووي؟

اقتصادية قاسية على إيران. وبحلول عام 2009، ومع ذلك، خلصت حكومة الليكود المنتخبة حديثاً إلى أنه وعلى الرغم من بعض النجاح الذي حققته الإجراءات الإسرائيلية، فإن هذه التدابير قد تفشل في وقف تقدم إيران النووي.

بدلاً من ذلك، فإن نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك خططا لتنفيذ ضربة وقائية على منشأة طهران النووية. وفي عدد من المناسبات المختلفة بين عامي 2010 و2012، حاول نتنياهو وباراك إقناع الحكومة الأمنية بتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، إلا أن الفشل كان حليفاً لهما بسبب الاعتراضات القوية من قبل الجيش الإسرائيلي، وقادة الاستخبارات وعدد من أعضاء مجلس الوزراء. بل وقال المعارضون أيضاً إن أي هجوم على إيران سيشكل تحدياً عسكرياً أكثر تعقيداً، والذي لا يمكن تنفيذه دون مساعدة من الولايات المتحدة.

وذكر رضائي أن حكومة الليكود، مدفوعة للعودة إلى المسار الدبلوماسي، حثت الولايات المتحدة للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق يلزم إيران بعدم تخصيب أي وقود نووي، وهو موقف نظرت إليه إدارة أوباما على أنه غير واقعي، حيث أن معاهدة حظر الانتشار النووي تسمح لإيران بامتلاك برنامج نووي مدني.

وعلى الرغم من أن خطة العمل المشتركة الشاملة مثلت انتكاسة شديدة لإيران، فقد حشد نتنياهو اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لهزيمتها في الكونجرس. وخلال حملة مريرة، اتهم نتنياهو وأتباعه من الأمريكيين إدارة أوباما بتعريض إسرائيل لمحرقه ثانية بيد إيران النووية.

ومع ذلك، فقد حقق الحرس الثوري الإيراني نقطة نجاح في القيود المتعلقة بخطة العمل المشتركة الشاملة بشأن الصواريخ الباليستية. في الأسابيع الأخيرة من المفاوضات، سعى المسؤولون الإيرانيون لتخفيف قرار مجلس الأمن رقم

اعتبر فرهاد رضائي، وهو زميل باحث في معهد الشرق الأوسط، جامعة ساكارييا بتركيا، أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل لا يزالان يشعران بقلق عميق إزاء الاتفاق النووي الإيراني، الذي تم توقيعه في يوليو (تموز) من عام 2015 بين إيران والمجتمع الدولي.

الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية، بوصفها أبرز معارضي الاتفاق النووي. وقال رضائي: «كما أراد ديفيد بن جوريون، فقد تم إنشاء الترسانة النووية الإسرائيلية لتوفير الردع ضد تهديدات الجيوش العربية. للحفاظ على هذه القوة الرادعة، احتكرت إسرائيل القوة النووية في المنطقة. ونتيجة لهذا الافتراض، تحت ما يسمى بعقيدة بيجن، قصف سلاح الجو الإسرائيلي المفاعل النووي العراقي في عام 1981 والمفاعل السوري في 2007».

وتابع رضائي بقوله أنه بعد اكتشاف البرنامج النووي الإيراني في التسعينات، شنت إسرائيل حملة متعددة الأوجه لمنع البرنامج النووي الإيراني. باستخدام مجموعة من الأدوات السرية، وأجهزة الاستخبارات، والعمل بمفردها أو مع الولايات المتحدة، سعت إسرائيل لكشف وتدمير البنية التحتية النووية الإيرانية.

## جهود إسرائيلية

وعلى الصعيد الدبلوماسي، قادت تل أبيب حملة لفرض عقوبات

واستعرض رضائي في مقال نشرته مجلة «ذي ناشيونال إنترست» الأمريكية ردود الفعل الإسرائيلية والسعودية حيال الاتفاق، وجهود البلدين الحثيثة لتقليص الدور الإيراني في المنطقة.

واستهل رضائي المقال بقوله: «في مناقشة رد الفعل على الاتفاق النووي، والمعروف باسم خطة العمل المشتركة الشاملة، الذي تم توقيعه من قبل إيران والمجتمع الدولي في يوليو (تموز) عام 2015، حذر مراقبون من سلسلة محتملة من الانتشار النووي في الشرق الأوسط».

## خطة العمل المشتركة الشاملة

وأشار رضائي إلى أن المراقبين كانوا قلقين بشكل خاص من ردود فعل بلدين رئيسيين في الشرق الأوسط إزاء خطة العمل المشتركة الشاملة، وهما إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وفي حين أشاد مهندسو الاتفاق النووي بكونه وسيلة للحد من الانتشار النووي في المنطقة، فقد جادل منتقدوه أن هذه الصفقة ستؤدي إلى اندلاع سباق نووي.

وفقاً لخطة العمل المشتركة الشاملة، تلتزم إيران بالتراجع عن مشروعها النووي في مقابل رفع العقوبات. وفي ديسمبر (كانون الأول) عام 2015، منحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية شهادة لإيران نظراً لامتثالها للاتفاق، مما مهد الطريق لتخفيف العقوبات. ووعدت الوكالة بالرقابة الصارمة لبرنامج إيران النووي المدني لمدة خمس عشرة سنة من توقيع الاتفاق. كما أعربت جميع الأطراف عن تفاؤلها بأن الصفقة التاريخية من شأنها أن تمنع الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، ذكر رضائي أن إيران لديها تاريخ طويل من إثارة التوتر في المنطقة وسجل طويل من الخداع في التعامل مع وكالة الطاقة الذرية. ونتيجة لذلك، خيمت بقايا قوية من عدم الثقة في إنجازات خطة العمل المشتركة الشاملة. وقد أثرت مخاوف من أن إيران ورغم الرقابة الصارمة، يمكنها أن تقوم بتشغيل برنامج أسلحة بصورة غير مشروعة. كما أثرت تساؤلات حول نية إيران في نهاية المطاف من تحقيق الهيمنة النووية في الشرق الأوسط.

## موافقة مشروطة

رضائي ذكر أن كلاً من إسرائيل والمملكة العربية السعودية منحتا موافقة مشروطة لخطة العمل المشتركة الشاملة ولكنهما احتفظتا بالحق في إعادة تقييم قرارهما إذا فشلت إيران في الامتثال للاتفاق.

وبالتالي فإن سلوك إيران في المستقبل يمثل أهمية حاسمة في تشكيل الاستجابات الخاصة بكل منها. وقد برزت إسرائيل،



السرية، خصوصاً إذا ما قررت الرياض تخصيب اليورانيوم الخاص بها. لكن مراقبين قالوا إن شراء تكنولوجيا التخصيب، أو الأفضل من ذلك، الأسلحة النووية من باكستان هو السيناريو الأكثر ترجيحاً. المملكة العربية السعودية لديها تاريخ طويل من التعاون مع باكستان.

وقال رضائي: «السعوديون لديهم مصلحة في إثبات أن الاتفاق النووي مع إيران سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية. بعد أن اعترضوا على خطة العمل المشتركة الشاملة، وجد السعوديون أنه من المفيد أن يتم الكشف عن معلومات تعزز سيناريو انتشار الأسلحة النووية».

وأخيراً ذكر أن السعودية قبلت تقلص دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتحول نظرتها تجاه إيران. في الواقع، هذا هو جوهر «عقيدة سلمان» المتطورة، والتي تتوخى أيضاً عزل إيران دبلوماسياً.

واختتم بقوله أنه في الوقت الحاضر لا يوجد شيء في «عقيدة سلمان» يلمح إلى الانتشار النووي، ولكن اعتماداً على التطورات في المستقبل، يمكن إدراج الخيار النووي.

وأضاف رضائي أن استعداد الرئيس أوباما للتفاوض مع الإيرانيين قوبل بجزع كبير في الرياض. وإن كان أقل صخباً بشكل علني من الحكومة الإسرائيلية، أشارت وثائق ويكيليكس ومصادر أخرى، إلى أن السعوديين كانوا محبطين جداً من مبادرة أوباما.

بالنسبة للنخبة السعودية، كانت خطة العمل المشتركة الشاملة مؤشراً على استعداد واشنطن للتسامح مع إيران التوسعية على حساب تحالفها التاريخي مع الدول العربية في الشرق الأوسط. وحث بعض المسؤولين المملكة لمتابعة التطورات النووية الإيرانية. على سبيل المثال، الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية السابق وعضو مؤثر في النخبة، أعلن أن الرياض لن تعيش في ظل وجود إيران مسلحة نووياً. في عام 2011، ذكر أنه إذا تخطت إيران العتبة النووية، فإن المملكة العربية السعودية قد ترد ببناء قدراتها لتخصيب اليورانيوم.

رضاي ذكر أن المملكة العربية السعودية وضعت بالفعل الأساس للبنية التحتية النووية الخاصة بها. ومن المسلم به، أن برنامج الطاقة النووية يوفر البنية الأساسية لبرنامج الأسلحة

1929، والذي نص على أنه «يجب على إيران عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل أسلحة نووية». أما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 المؤرخ في 20 يوليو (تموز) 2015، الذي أيد الاتفاق النووي، فقد كان أكثر تساهلاً حيث «دعا إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية التي صممت لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية».

في الأساس، فإن القرار الجديد غير الملزم قانونياً كما هو الحال مع خطة العمل المشتركة الشاملة، خلق ثغرة لإيران لاستغلال وتعقيد الجهود الرامية إلى تحديد أي نوع من الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية. وفقاً لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهي مجموعة غير رسمية تعمل على تكنولوجيا الصواريخ ذات القدرة النووية، يمكن للصواريخ ذات مدى يبلغ ثلاثمائة كيلو متر وحمولة من خمسمائة كجم أن تحمل حمولة نووية.

بحسب رضائي، فإن صواريخ إيران الباليستية التي يتم استخدامها في التجارب تنتهك بوضوح قرارات 1929 و 2231. وفي ديسمبر (كانون الأول)، أطلق الحرس الثوري صواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية.

## الصواريخ الباليستية

وغني عن القول، فقد أثار اختبار إيران للصواريخ الباليستية رد فعل سلبي. وأشارت وسائل الإعلام إلى تصريحات قيادي في الحرس الثوري، التي أشار فيها إلى أن الصواريخ كانت تهدف إلى الوصول إلى إسرائيل. واقترح المعلقون أن المتشددون في إيران لم يتخلوا عن حلمهم في التغلب على الدولة اليهودية.

لمواجهة تداعيات الاستفزاز الإيراني، عجلت واشنطن بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بمضادات الصواريخ. ولزيادة الاستعداد للقتال، حافظت الولايات المتحدة وإسرائيل على مناورات مشتركة نصف سنوية تستمر خمسة أيام ضد التهديدات الإقليمية، بما في ذلك الهجمات الصاروخية.

ووفقاً لرضائي أيضاً، فقد ضاعفت إسرائيل الجهود الدبلوماسية والسياسية. وقدمت تل أبيب شكوى إلى الأمم المتحدة ومجموعة 5+1 حول ما وصفته بأنه تجاهل إيران للقرار 2231 وروح خطة العمل المشتركة الشاملة. وطالب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن بمعاينة إيران. وكان هناك بعض التعاطف مع الموقف الإسرائيلي بين مجموعة 5+1، إلا أن مجلس الأمن لم يتحرك، بسبب معارضة روسيا والصين.

وأوضح رضائي أن إسرائيل تسعى إلى معاودة إصدار قانون العقوبات على إيران، والذي من المقرر أن ينتهي في نهاية هذا العام، وإضافة مجموعة متنوعة من القيود الجديدة. وحذرت منظمات اللوبي الإسرائيلي مثل «متحدون لمناهضة مشروع إيران النووي» و«مشروع إيران في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية»، الشركات والبنوك في الولايات المتحدة والخارج من التعامل مع إيران.

تقليص الفوائد الاقتصادية لخطة العمل المشتركة الشاملة سيؤثر على الخطاب الداخلي في إيران. المتشددون في طهران اتهموا بالفعل الرئيس روحاني بالتخلي عن جزء كبير من البرنامج النووي لبعض الفوائد الاقتصادية، وهو موضوع المتوقع أن يهيمن على الانتخابات الرئاسية في عام 2017.

## السعودية

وفيما يتعلق بالموقف السعودي، أشار رضائي إلى أن المملكة العربية السعودية، شأنها في ذلك شأن إسرائيل، لديها تاريخ طويل من الصراع مع إيران.

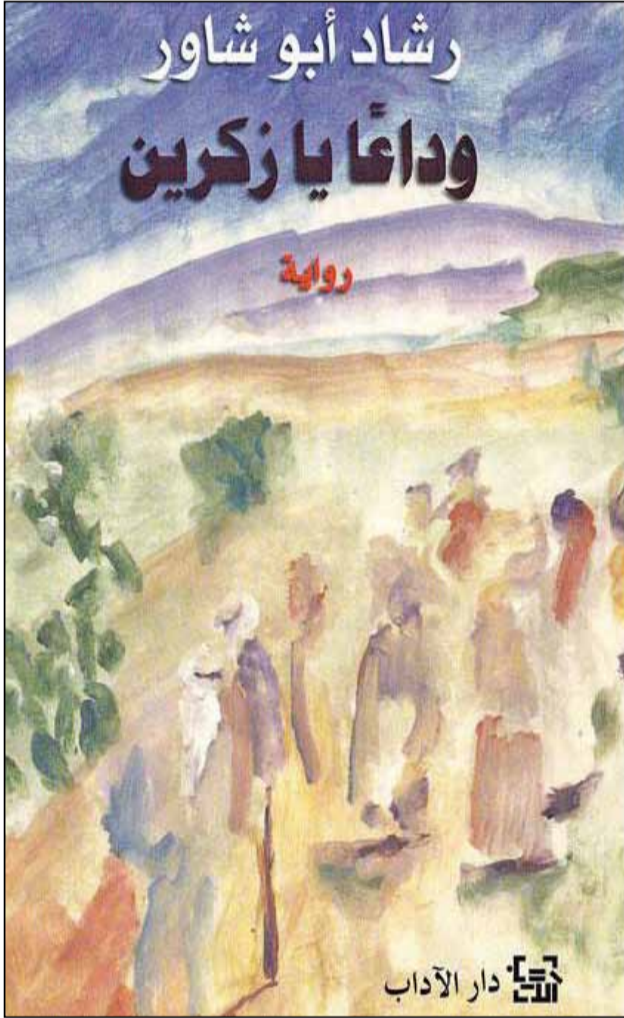
فعلى الفور وبعد أن استولى على السلطة في عام 1979، فقد شن النظام الجديد، الذي كان عازماً على تفويض المملكة السنوية، شن عمليات ضد الرياض ودول الخليج المجاورة. في أحدث مشروع لها، شجعت إيران على التمرد الحوثي في اليمن. وقد اتخذت الرياض أيضاً نظرة قاتمة من دعم إيران الثابت لبشار الأسد في سوريا.

وبالتالي، فليس من المستغرب أن النظام الملكي نظر إلى الطموح النووي الإيراني باعتباره مظلة واقية لمتابعة الهيمنة في المنطقة.



## ”وداعاً يا زكريين“ لرشاد أبو شاور حين يصبح الواقع أكثر تعقيداً من الخيال!

بقلم: أحمد أبو سليم - الأردن



والضحية.

من هنا، قد تُعدُّ الرواية التاريخية، والتاريخية، المرتبطة بالتجربة الحسية الشخصية من أعقد الروايات، لأنها ببساطة تحاول أن تؤسس لتاريخ مضاد معتمدة على الشهادة الشخصية من جهة، وعلى الذاكرة الجمعية من جهة أخرى، على الواقع من جهة، والمُتخيل من جهة أخرى، وعليها في الوقت ذاته أن تكون مقنعة على صعيد الخيال، والحبكة، وأن تمتلك أدواتها الفنية كما ينبغي لأية رواية متخيلة لا يقف التاريخ الواقعي حائلاً بينها وبين خيال الكاتب، ولا يحدُّ من جموحها حقيقة الشخصيات، والأحداث التي قد تكون في بعض الأحيان معروفة لدى الكثيرين، ما يجعل القارئ يعقد مقارنة بين الشخصية الحقيقية، والشخصية الروائية، وربما تصبح مقارنة ظالمة. ستحيلنا رواية رشاد أبو شاور «وداعاً يا زكريين» مباشرة، بالضرورة إلى هذه المجموعة من المحاور المذكورة أعلاه، بدءاً من العنوان، وليس انتهاءً بالخروج من زكريين، حيث سيشير العنوان إلى دالة مبطنة تقود بالضرورة إلى تكامل رياضي للرواية، التي بدت نقطة التكامل فيها من انتهاء حكم الدولة العثمانية، وانتهت في الفراغ، ما قد يعني المالانهاية الرياضية المفتوحة على السؤال.

«وداعاً يا زكريين»

زكريين تحيل إلى مكان بعينه، قرية الكاتب التي احتلت من قبل عصابات العدو الصهيوني عام 1948، والوداع هو الوداع، أما إصرار الكاتب على استعمال «يا» النداء، فذلك يحمل في طياته لغز العلاقة بين الكاتب السبعيني، والقرية التي تركها وهاجر منها طفلاً في السادسة من عمره، إذ بدأ بإصراره على استخدام «يا» في العنوان وكأنه يحاول أن يبين للقارئ بعد المسافة التي تفصل بينه وبين قريته، وقد لا تُفسر المسافة هنا جغرافياً، بقدر ما تُفسر إنسانياً، إذ تحتاج حدود ما لتقطعها دماء آلاف الرجال، رغم قربها الشديد.

هل أصيب رشاد أبو شاور باليأس؟ لا بدُّ أن المتن يجيب على ذلك.

إن محاولة تفكيك النص ليست إلا محاولة إلى الوصول إلى أبسط الوحدات التي من شأنها أن تشرح آلية عمل النص، وطريقة خلقه، والقاعدة التي تم تأسيس النص عليها، وبالتالي القوانين التي يخضع لها النص بناءً على ذلك.

من المعلوم، وتلك أبسط أبعاد الاستمرارية، أن المرأة هي رمز الولادة، وأن الموت يعوِّض بالولادة، فهل كانت صدفة أن تموت الأم في بابور الطحين، ثم تموت الطفلة معزوزة

لكل نص إبداعي محور يدور حوله، إنها أشبه بعملية التكامل في الرياضيات، حيث يحتل النص مكاناً له على المحور الديكارتي متخذاً شكلاً ما، يبدو للوهلة الأولى ثنائي الأبعاد، لكنه لا يلبث يدخل في دوامة الحركة، ليتخذ الشكل الثلاثي الأبعاد، عبر مروره بالزمن،

وتكون عملية التكامل في هذه الحالة هي محاولة تفكيك النص إلى أصغر وحدات بنائه، بما قد يقبل أيضاً الوصول إلى المالانهاية، وذلك مرتبط بالنص نفسه، بعمق دلالاته، وبنيته، فنقول في هذه الحالة إن التكامل يعني تكاملاً من نقطة بعينها، وصولاً إلى نقطة أخرى، أو حتى وصولاً إلى المالانهاية.

يقودنا ذلك إلى أن الحدود التي توضع للنصوص ما هي إلا حدود وهمية نحن الذين نفترضها، من أجل إرضاء غايتنا كقراء أو نقاد، والوصول إلى نقطة ما نستطيع من خلالها الركون إلى ما اعتاد العقل البشري عليه، ألا وهو الهدف، والتحديد الزمني الذي يبعث في كثير من الأحيان على الطمأنينة، لكن الأمر ليس كذلك بالضرورة.

إن إخضاع النصوص الإبداعية للمسطرة القياسية ذاتها هو محض افتراء على تلك النصوص، من هنا، يعرف بعض النقاد، أن الكثير من النصوص ترفض التقولب في الإطارات الجاهزة، وتبدو بذلك مثل فرس شמוש ترفض أن يمتطي ظهرها أحد، ما يستدعي بالضرورة إيجاد إطار ملائم بوسعه احتواء هذا النص وتحليله إلى عوامله الأولية.

ليس ثمة نص إنساني مطلق كما يحاول البعض أن يوهم القارئ، فلكل نص شروطه المؤسسة، ما يعني اختلاف المرجعيات، وزوايا الرؤية، والمعادلة التي يقوم عليها النص، والتي تحمل ضدها، أعني الصورة في المرأة، أو الشكل المقابل على المستوى الديكارتي، أي أن الحقيقة ذاتها ليست حقيقة مطلقة كما قد يهيم للبعض، بل هي حقيقة بقدر ما يراها السارد حقيقة، تخضع أحياناً للتأويل، أو التبدل، أو التحوير، حتى من قبل السارد نفسه، وهي تعنيه، وتعني الجهة التي يدافع عنها، ولا تعني الآخر، لأن للآخر أيضاً حقيقته التي يرويهها، من الجهة الأخرى، حسب رؤية أخرى، فلا يمكن على كل حال أن تتساوى رواية القاتل



على يد جدتها، ثم تموت زكريين؟ لا يمكن قراءة هذه الرواية بعيداً عن السيرة الذاتية، لذلك كان رشاد مصراً على تسمية القرية باسمها، وأبيه وأمه باسميهما، والشخصيات التي تحركت في فضاء الرواية بأسمائها الحقيقية، وحتى رشاد نفسه ظهر باسمه الحقيقي، ما يدل كما أسلفنا على إصرار رشاد على قراءة الرواية كسيرة ذاتية وذلك يحمل في أعماقه ذكاء، وصعوبة. لقد دأب رشاد أبو شاور منذ بدايته الأدبية على المغامرة بخوض هذا اللون من الأدب، في «آه يا بيروت» مثلاً، والرب لم يسترح في اليوم السابع، وغيرها.

هل من السهل أن تخلق من اليومي عملاً فنياً رائعاً؟ ومتميزاً؟ هل من السهل أن تعطي البطولة لشخصية واقعية، وساذجة أحياناً، لا تحمل سمات البطولة المعروفة، دون إضافات؟



يترك فرصة للولوج إلى أعماق الشخصيات، ربّما لكثرتها، وربّما لأنّ رشاد لم يكن يريد أن يفضح بساطتها أكثر، وربّما لأنّه كان يريد أن يكون أميناً على شخصيات حقيقية استأمنته ذواتها، فلم يرد أن يخونها.

إنّ حكاية ذكرين، هي حكاية مئات القرى الفلسطينية التي احتلت عام 1948، وقُتل أهلها، وهجروا، وبُنيت على أنقاضها دولة العدو، لذا ترى رشاد يمرّ سريعاً على القرى المجاورة لقريته، عجور، والدوايمة، وبيت نتيف، وغيرها... كلها صور متشابهة لما جرى في زكريين، وكلها لاعب رئيس في الرواية اسمه المكان، المكان الذي برع رشاد دائماً في رسمه لقدسيتها، لأنه فلسطين.

ما يميّز رشاد في هذه الرواية، هي أنّها تأتي في هذا الزمن الذي تهالك فيه الكتاب والمثقفون على إرضاء العدو، محاولين أن يثبتوا إنسانيتهم على حساب دم شعوبهم، وقضاياهم، متناسين أنّ الأدب لا يمكن له أن يخضع لمسطرة واحدة، وأنّ الحقيقة لا تحتمل أن تكون حقيقة واحدة بالنسبة لطرفين متناحرين، وأنّ ما يعينني هنا، كمتكفّف هو دمي الذي ما زال يسفك منذ احتلال زكريين، منذ وداع زكريين، أو حتّى ما قبل ذلك.

تبرير هزيمتها، أما تاريخ رشاد فهو تاريخ الذاكرة الجمعيّة، الشعبيّة، التي كانت شاهداً على حقيقة ما جرى دون إضافات، ودون رتوش.

كيف استطاع رشاد أن يحول كلّ هذا اليوميّ إلى ما فوق عاديّ كعادته؟

لقد حملت عمليّة إنشاء ما يُسمّى بـ «إسرائيل» على أرض فلسطين، وما تلا ذلك من تفاصيل مذهلة، ملايين الحكايات الغريبة، ورشاد يعرف هذا.

ستجد القرية هي القرية بكلّ تفاصيلها، بأناسها البسطاء، بأرضها، وسمائها، وقمرها، ونجومها، وحقولها، ستجد أنّ فلسطين ضاعت بسبب كل ذلك الجهل، وكل تلك البساطة، وكلّ تلك الخديعة، كيف كان يمكن للثور أن يواجه التراكور، وللأس أن يواجه البندقية؟

لقد اتّسمت الرواية بعدد هائل من الشخصيات قادها رشاد بمهارة عالية نحو برّ الأمان، فلم يدخل في التسطيح، والسذاجة، ولم يترك شخصية معلقة في الهواء، أو منسية في فراغ ما، بل على العكس من ذلك حملت بعض الشخصيات دلالات عميقة، فتناست بساطة السرد، مع بساطة الحوار، مع بساطة القرية، وشخصياتها، وطريقة تفكيرها، ما لم

ذلك هو بالذات ما يُسمّى تقاطع الواقع بالواقع... وليس بالخيال.

إنّه لمن السهل على الروائي المتمرّس أن يخوض في خياله الجامح من أجل مزاجية الواقع بالخيال، وخلق تحفة فنيّة من تلك المزاجية، أمّا مسألة مزاجية الواقع بالواقع فتحتاج إلى شروط خاصّة جدّاً، أوّلها أن يكون الواقع أغرب من الخيال، وأكثر تعقيداً منه.

ثمّة محطات يصحّ الواقع فيها أكثر غرابة من الخيال، منه تُستقى الروايات دون حاجة إلى الجموح كثيراً، حيث الواقع وحده يكفي.

إنّ الهجرة الفلسطينية، أو التّهجير الذي مارسه العصابات الصهيونيّة على شعب بأكمله، واقتلعه من أرضه، مع كل ما حملت تلك المسألة من تفاصيل معقّدة، وصولاً إلى إنشاء دولة على أنقاض شعب دفع ثمناً لخطيئة لم يرتكبها، كانت مسألة أشبه بالخيال.

إنّ ذكاء رشاد بإصراره على أن تكون الرواية سيرة ذاتيّة، نابع من كونه يدرك أنّه يحاول أن يكتب تاريخاً مضاداً، موازياً لتاريخين، الأوّل هو ما يكتبه الآخر من زاويته، والثاني هو ما تكتبه الأنظمة الرّسميّة المتواطئة محاولة

## ضوء في الدغل

# الثقافي/السياسي: الواقع وموت المعنى

بقلم: محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي جزائري

الفكري والتقني للجماهير، وتغيير العقلية بغية خلق الشروط النفسانية والإيديولوجية والسياسية دعماً للاستقلال الوطني والتطور الاقتصادي والاجتماعي.» (الميثاق الوطني. الباب الثالث. المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية. 1976. الجزائر. ص: 91).

في هذا التشابه الذي تأسس سياسياً وظهرت ظلاله جلية في الحياة بدأ تفكك حضور الثقافة في الحياة الاجتماعية والسياسية بسبب تحوّل أغلب المثقفين في مراحل سابقة إلى مجرد أبقاق لخطاب الأحادية، وانتهت مرحلة السبعينيات بالإقرار بالفشل، ضمناً، من خلال النزوح صوب التعددية الحزبية، دون إيمان عميق بها، مما أنتج كثيراً من أحزاب الموالاتة وقليلًا قليلاً من المعارضة غير المعارضة، المعارضة المرضي عنها من طرف نظام الأشياء في البلد سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وأدى كل هذا إلى تكوين صورة للمثقف واقفاً بباب السياسي يتلون على المواقف بحسب أهواء حرياء المصلحة.

فلنتعمّق أكثر في الموضوع من جانبيّ المنتج الثقافي والتلقي ونظرة المجتمع لفهم ما يحدث اليوم من انهيار تامّ للقيم، وفشل في التعليم في مختلف أطواره، وتغيّر نظرة المجتمع من إيمانها بالدولة إلى عداوتها لها، بشكل غير مباشر، من خلال الواقع الذي يكشف في كل مرة أنه مغشوش، وعن قناعة بأخذ الحق من الريع بأية طريقة حتى ولو كانت بالسرقة من المال العام ومن الأظرفة المالية لمشاريع البناء التي تظهر فيها التشققات بعد أيام من تسليمها. إن نظرة متفحصة إلى منتج الثقافة والحركة الثقافية تكشف عن واقع عليل تحتل فيه الأسماء الرديئة المشهد لأنها تفهم حركة الريع في البلد وفي مقابل هذا همّش المثقف الحقيقي وسُخر منه كثيراً، وخير مثال أن تستدعي قناة مع الوزارة شاعراً مصرياً جماهيرياً رديئاً (هشام الجح) ليصوّل ويجول ويملاً جيبه، وفي الجزائر أسماء أدبية تعاني المرض والفقر دون أية التفاتة إليها.

أخيراً، لا يمكن الادعاء أنّ هذه التساؤلات قد أجيبت عنها جميعاً، ولكن الأهمّ هو فتح النقاش حول تأثيرات السياسي على الثقافي الأدبي في الجزائر، إذا فتح النقاش أصلاً.

ما تثير المراحل السياسية في الجزائر منذ الاستقلال على الإنتاج الأدبي والفكري إلى اليوم؟ ما أثرها على الحياة الاجتماعية؟ ما نتائجها على مستوى وعي الفرد وتفكيراته المختلفة؟ من هذا السؤال تبدأ محاولة القبض على أسباب تعثر المشهد الثقافي اليوم، على علة غياب النقد ممارسة



تتابع، تهدم/تبنى، تلتقط الاشتغالات الجديدة قبل أن ينتبه إليها المبدع صاحبها وتؤسس للسؤال الدائم حول الإبداع والحياة. هل يمكن فهم الصمت العام الذي يواجهه المجتمع كل ثقافي؟ هل تنهم النخبة أم الناس أم السلطة فيما آل إليه المشهد الثقافي من خفوت وانسحاب لدرجة تجعل كثيراً من الملتقيات يدعو منظوماً أكبر عدد من المبدعين ليكونوا المشاركين والحضور في آن واحد.

تروم هذه التساؤلات فتح النقاش من أجل فهم العلاقة بين الاختيارات السياسية المتعاقبة وبين المنتج الفكري ومستوى الثقافة. وسيكون من المبرر تاريخياً أن نتساءل عن آثار مرحلة السبعينيات، عن ترسبات الحزب الواحد في التفكير الجزائري، وانعكاس كل هذا على الحياة في مستوى العيش، والثقافة في مستوى الجودة. وإن من المعلوم أنّ الاختيار السياسي/الاقتصادي في تلك المرحلة انبنى على الماركسية الاشتراكية، يبدو جلياً التدمير الذي قامت به السلطة، بدون قصد غالباً أو بقصد، في حق الثقافة، وبالضبط، بالقضاء على الاختلاف، وهو روح العالم، وإحلال الأحادية بدلاً عنه أراد أن يجعل من جميع الناس، باسم المساواة، متشابهين. يعبر عن هذه النزعة بوضوح الميثاق الوطني لسنة 1976 وهو يحدد بدوغماتية ما يجب أن تقوم به الثقافة وما دور المثقف المرحب به من خلال الإعلان أنّ الدفع الثوري: «يجب أن يساهم في رفع المستوى

## شعر

### فكرة ما

ل الشاعر: نبيل نعمة - العراق

فكرة ما  
شجرة ما، أو امرأة ما!  
عطل أو مجد لا فرق،  
أنا معدة اضطرابي،  
مزيد من الأحلام في  
غرفة مهملة.  
لا أحد معي،  
ولا أعتقد أن ثمة من  
سيلحق بي



أنا الكثير من المعترضين على توحدي.  
قاس لأنّ خزاف السماء تأخر في تشكيلي.  
لين لأنّ غيما يلاحقني.  
قلق أشبه آخر ساعة قبل الحرب.  
ثابت مثل جلودة مجرى،  
يصرخ الماء من صمتي.  
مغلق بوجه الأشجار فمي،  
لا حركة  
لا رعشة  
لا صوت حفيف، أو خشخشة أوراق.  
من يعيدني؟  
حبل سرتي ما زال في أرض الحرام.  
من يسمعني؟  
ساكنة كصوت الناي، كلما صاح جنوب،  
مثل قطيع للبيك، تركض عيوني.  
من يفهمني، يدرك خلوي بامتلائي.  
امتلاً رأسي حزناً، ثم امتلاً رأسي فرحاً،  
ثم حزناً، وحباً... وحباً حتى كبر،  
هكذا حتى صغر العالم.

# مهرجان فلسطين الدولي في غزة للمرة الأولى رغم الحصار

## وغالية بن علي.. تعلن عن حبّها العفويّ لفلسطين في الضفة

يكن معيار اختيار الفرق والمغنيين الذي يحيون أمسياته بمعزل عن هذا الشعار، الذي يسلب الضوء على معاناة الفلسطينيين بشكل خاص في السفر والتنقل في الداخل والخارج، حسب القائمين على المهرجان.

ولا يقتصر فن بن علي على الطرب، فهي كاتبة أغاني وملحنة وراقصة وممثلة وفنانة استعراضية، وتوصل في موسيقاها بين مختلف الثقافات، فتجدد القديم، وترسخ الجديد، نتيجة الاختلاف الذي عاشته في حياتها، حيث ولدت في بلجيكا، وترعرعت في الجنوب التونسي، ثم أكملت دراسة التصميم الجرافيكي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وأطلق على غالية عدة ألقاب خلال مسيرتها، منها "بنت الريح" و"حفيدة أم كلثوم". وأقامت العديد من الحفلات حول العالم. واختارتها مجلة نيويوركر تايمز ضمن العشر الأوائل لـ "أكثر العروض تذكراً للعام 2013".

وفي رصيدها خمس ألبومات موسيقية وفيلمان ومعارض فنية. كما أنها فازت عام 2008 بجائزة الموسيقى العالمية التي تنظمها المؤسسة البريطانية المستقلة، عن فئة الأغنية العالمية.

وتعمل بن علي على إشراك الهواة من الشبان والشابات في مشاريعها الفنية، عملاً بشعارها القائل بأنه "بالحب وحده يمكن القيام بكل شيء جميل"، كما هو مذكور في كتيّب المهرجان.

ويستضيف مهرجان فلسطين الدولي 2016 والذي ينظمه مركز الفن الشعبي سنوياً تحت شعار "حرية الحركة والتنقل"، في الأمسيات القادمة الفنانة الجزائرية سعاد ماسي، إضافة لفرق فنية تراثية فلسطينية.

ويقام المهرجان بالشراكة مع بلدية رام الله، وبدعم من: شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية "جوال"، وبنك فلسطين، والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار "APIC"، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة منظمة المساعدات الخارجية السويدية "Sida"، ومركز الثقافة والتنمية الدانماركي "CKU" والبيت الدانماركي في فلسطين "DHIP"، و"موفنيك" فلسطين، وفندق "جراند بارك".

موسيقيين فلسطينيين، في قصر رام الله الثقافي، مساء الأحد، بأغنيات من الإرث الموسيقي والفلكلور العربي.

وبدأت بن علي الأمسية بأغان ذات طابع صوفي، وانتهت بأخرى تراثية مثل "رنة سورية" من فلسطين، "بالله تصبوا هالقهوة" من الأردن، و"سيدي منصور" من تونس، مروراً بأعمال معروفة اشتهرت بها مثل "لاموني اللي غاروا مني" و"يا مسافر وحدك". ولم يخل عرضها من رقصاتها الاستعراضية، وأدائها المسرحي.

الأمسية التي طغت عليها الحالة الطربية هي ما جذب الحضور، وبالنسبة لكفاية خليل فبدت متشوقة لما سيُعرف ويغنى، فهي تحب اللون الطربي، كما قالت. أما نور مرزوق والذي تعرّف على غالية عن طريق يوتيوب، فقد حضر لأن "حفلة يؤدي فيها هذا النمط من الغناء تعدّ فريدة في فلسطين".

وبدأت علاقة غالية بفلسطين التي تزورها للمرة الأولى، منذ طفولتها، كما أشارت، حيث أخبرها صديق فلسطيني قديم للعائلة الكثير عن هذا البلد وروحه وأهله، ليبدأ حبّ عفويّ تجاهه دون أن تعرف. وتابعت أن زيارتها "أحلى هدية لهذا العام"، فكل أمسية أقامتها حول العالم حضرها فلسطينيون، "وكان الوقت لأغني لهم في بلدهم" حسب إضافتها.

وأكدت بن علي على أن الموسيقى لا تعرف الحدود، "فهي ليست إلا ذبذبات تنتقل من مكان لآخر" والموسيقى التي تعزف اليوم في رام الله، لن تبقى في حدود فلسطين "بل ستصل اليابان" على حدّ تعبيرها.

وقالت مسؤولة لجنة أمور الفرق وطن صباح إنه تمّ إيقاف الفنانة غالية بن علي في رحلتها لفلسطين من قبل مخابرات دولة الاحتلال لثلاث ساعات، موضحة أنها "سئلت مراراً عن أصولها العربية وصولاً لأجدادها، وهو ما يحصل مع الكثير من العرب الذين يحملون جنسيات أجنبية لدى وصولهم لفلسطين".

ويُذكر أن مهرجان فلسطين الدولي يتخذ من "حرية الحركة والتنقل" شعاراً لدورته الـ 17، ولم

قطاع غزة شكل إضافة نوعية وتطوراً مهماً، فضلاً عن أنه يشمل تحدياً لعنوان المهرجان الذي تناول حرية الحركة والتنقل.

وقال منسق مهرجان فلسطين شرف دار زيد: "إن تنظيم أمسيات هذا العام في مواقع متعددة وفي مقدمتها غزة؛ جاء تأكيداً على رسالة المهرجان بتعزيز الحياة الفنية والثقافية في مختلف المحافظات تحت شعار "الفن للجميع".

وأشار إلى أن العروض في غزة هذا العام تأتي بهدف العمل على تحدي الحصار المفروض على القطاع، ولتثبيت مكانه كجزء لا يتجزأ من فلسطين. من جانبه، أوضح مسؤول لجنة المواقع في مهرجان فلسطين الدولي رامي مسعد أن: "مركز الفن تمكن من عقد شراكات مع مؤسسات محلية في غزة؛ لتقديم عرضين على مسرح رشاد الشوا الثقافي، أول وثاني أيام المهرجان، وكذلك تم التنسيق لاستضافة فرقة "دواوين" من غزة لتقديم عرضاً في مدينة القدس، وهذه حالة فريدة، نرجو أن تساهم في كسر العزلة وخلق حالة من التفاعل الثقافي بين أبناء الشعب الفلسطيني في كل المناطق، وتحديدًا تلك التي تقع تحت التهميش والحصار والعقاب الجماعي بإجراءات عسكرية أو سياسية".

وأشار إلى أن الأمسيات اللتين شهدتهما غزة، مثلتا أبرز حدث ثقافي فني يشهده القطاع منذ أن حاصرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبل أكثر من 10 سنوات، حيث تجاوز عدد الحضور 3500 شخص.

وأثنى مسعد على دور كافة الجهات التي ساهمت في إخراج المهرجان بصورة احترافية، من حيث إعداد المسرح والتجهيزات التقنية وتنظيم الحضور والاستقبال، وأضاف أن: "المهرجان شكل نموذجاً وحدوياً للشعب الفلسطيني من منظور ثقافي فني".

بن علي.. وحبّها العفويّ لفلسطين في الشق الآخر من الوطن، حيث كانت الليلة الخامسة من المهرجان تشتعل حبا وفنا، أحييت الفنانة التونسية «غالية بن علي» برفقة خمسة

للمرة الأولى منذ عام 1993، أطلق مركز الفن الشعبي فعاليات مهرجان فلسطين الدولي 2016 من قطاع غزة، بحضور جماهيري منقطع النظير. وأحييت "فرقة دواوين"، يوم الأربعاء 27 تموز/ يوليو، الأمسية الأولى ضمن فعاليات المهرجان على مسرح رشاد الشوا في مدينة غزة، بأداء مجموعة من الأغاني الوطنية والثورية، لتصبح هذه أول مرة يشارك فيها القطاع في عروض المهرجان. وفي الأمسية الثانية، تقاسمت ذات المسرح فرقتا "العنقاء للفنون" و"شمس الكرامة للثقافة والفنون"، حيث قدمت مجموعة من الدبكات الشعبية والتراثية على ألحان المواويل والأغنيات الفلسطينية.

وبرز حجم تفاعل الجمهور العالمي مع الفعاليات على وقع الأغاني التراثية والوطنية، حيث تشكلت حلقات دبكة تلقائية أمام المسرح وعلا التصفيق وترديد الأغاني، في مؤشر على عطش المواطنين في غزة للحرية والفرح والأمل، وتوقهم للخلاص من حصار الاحتلال الإسرائيلي.

وأعرب مركز الفن الشعبي عن اعتزازه بالمؤسسات الشريكة في قطاع غزة، وفي مقدمتها مركز "سعيد المسحال" الثقافي و"فرقة دواوين"، وثنم عالياً جهودهم في إنجاح فعاليات مهرجان فلسطين الدولي.

وقالت إيمان حموري، مديرة مركز الفن الشعبي: "نقدر جهود شركائنا في غزة، فلولاهم ما لاقى المهرجان هذا الإقبال منقطع النظير".

وأوضحت أن مركز الفن الشعبي يعكف من خلال الشراكات على مد جسور للتواصل مع مؤسسات محلية في مختلف المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لما لذلك من تأثير أقوى على أرض الواقع، كون تلك المؤسسات على تماس دائم مع المواطنين في الأماكن التي تنشط فيها وأقدر على التنظيم والحشد، كما أن العمل معها يكون من منظور المشاركة والتعاون بهدف نقل تجربة تنظيم الفعاليات التي اكتسبها أعضاء مركز الفن على مدار السنوات الماضية.

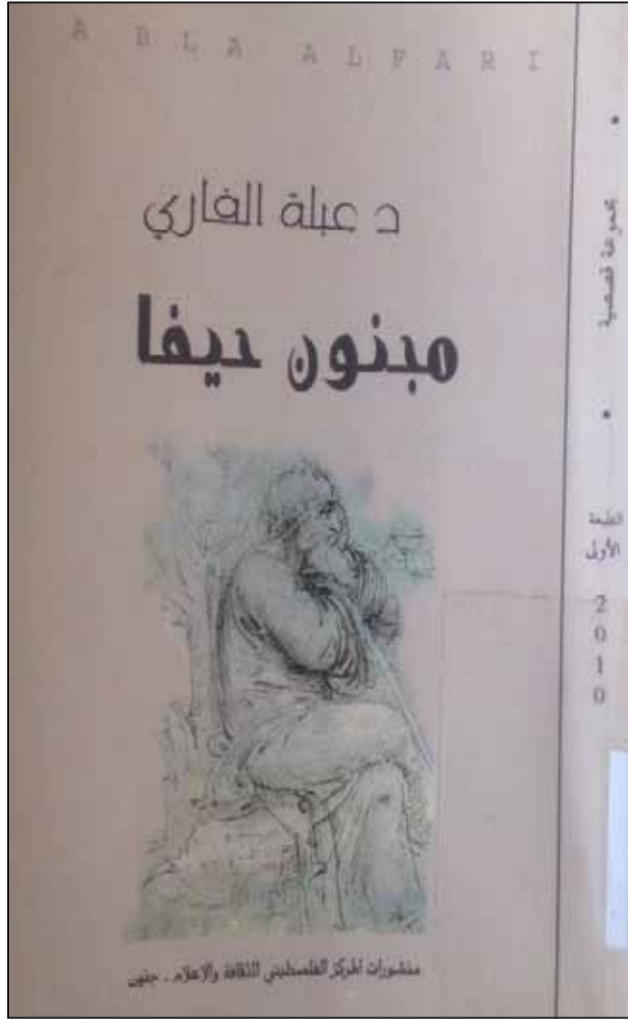
وأضافت: "وصول مهرجان فلسطين لأول مرة إلى



## قراءة نقدية

## الاغتراب المتشعب في المجموعة القصصية "مجنون حيفا"

## للكاتبة: عبلة الفاري (2-2)



التعامل مع الجنس اللطيف". (ص 18)

فما حصد من ثقافة الكتب إلا الهزء والمعاناة، فالزمن مصاب بداء السطحية والقشور، والناس لم يعد يهتموا سوى المال، وبحرقه لكتبه، وشربه للخمر، ومضاجعته للنساء يشعر أنه تحرر من التهم المنسوبة إليه، يرجع إلى غرفته سعيداً، ولكن في الطريق إليها تصطدمه شاحنة كبيرة وتقطع أشلاء، وهنا ينهض من كابوسه مذعوراً، وعندما يهدأ يدرك أنه كان في حلم بأبس ومخيف، وأنه ليس مجرد قشرة بين القشور "ولست ورقة خريف صفراء تعبت العواصف بها... أنا شيء آخر هو الإنسان". (ص 25) الإنسان القادر على اجتياز الأوجاع والحوارج. فالاغتراب الذي أحس به حسن لم يجعله يستكين ويستسلم بل دفعه إلى الأصرار على تحقيق هدفه غير عابئ بسخرية الناس وهزئهم. وكذلك تفعل البطلة في قصة "نسائم الذكريات"، إذ نرى البطلة تعاني بسبب وفاة والدتها صغيرة، ومن قسوة زوجة الأب، إلا أنها كانت تجد المواساة في الصعود إلى شجرة سنديان، تجلس تحلم بغد أجمل، حتى جاء اليوم الذي قطعت فيه الشجرة، وصارت البطلة دون معين. أخذها خالها بعيد وقام بتربيتها والاعتناء بها حتى أصبحت معلمة، وعادت إلى قريتها لتعلم أطفالها معنى الألم والإرادة، تقول: "تجول بخاطري نسائم الذكريات وأستهجن لهذه الإرادة التي غرستها قسوة الحياة في أعماقي لأثبت بها لنفسي أن رغبة الحياة أقوى مليون مرة من نعيق الموت". (ص 66)

وفي النهاية لا بد من القول أن القاصة عبلة الفاري، كاتبة غاضبة ومقاتلة بقصصها، وأنتجت في بواكير مشروعها الأدبي مجموعة من القصص المكتملة فنياً، والملاحظة الوحيدة على بعض القصص إن الكاتبة استهلتها بشيء يشبه الخاطرة الشعرية، وهذا يجعل القارئ لا يقفز إلى دراما القصة مباشرة، ويتشتت فكره.

سنعود إلى حيفا؟ ولجأت القاصة إلى حيلة الجنون التي أصابت شخصية القصة لتحقيق الحلم، كما اختارت السارد العارف بكل شيء عن شخصيته، لتخبرنا عن أوجاعه وأحلامه والظروف التي أوصلته إلى الجنون.

المجنون الذي يسكن كراج جنين الخاص بالحافلات، والذي تشتت أسرته، وتركه ابنه وهاجر إلى أمريكا بحثاً عن مستقبل أفضل، وإقام الراوي صداقة معه، حيث كان يزوده بالفطور والقهوة كل يوم، الراوي الذي يدرس التاريخ في جامعة النجاح كان مهتماً برواية المجنون العم منصور حول التهجير، لذا كان يجلس معه محاولاً أن يستخلص منه حكايته، وهو يشبه جدة الراوي، وكان كل كبار السن المهجرين يشبهون بعضهم البعض، يقول الراوي عنه أنه يشبه جدتي، فهو عذب الحديث مثلها «رقيق القلب، واسع الثقافة رغم شروده وجنونه». (ص 100) والجدة تحتفظ بالمفتاح القديم في عيها، والعم منصور يحتفظ به في حزامه.

في أحد الأيام يخفي العم منصور، فيبحث عنه الراوي في المستشفيات وفي كل مكان لعله يعثر عليه دون جدوى. حتى يقرأ في أحد الأيام عن دهس سائق مخمور في حيفا رجل كهل ومختل العقل ويحمل في حزامه مفتاحاً كبيراً.

إن محاولات العم منصور من أجل الوصول إلى حيفا كلها باءت بالفشل، ولكنه نجح أخيراً بالوصول إليها بعد أن فقد عقله، ولم يعد يعي المخاطر التي ستواجهه في الطريق إليها إذ ينتشر جنود الاحتلال على الحواجز لمنع أو قتل كل فلسطيني يرغب ولو بزيرة مدينته الضائعة، فالجنون وسيلة الإنسان الهش الذي يعجز عن تحقيق ما يصبو إليه فيهرب إلى الجنون لأنه يعود بلا عقل غير إن الشخصية هنا تفقد ذكراها الحاضرة، وتتعلق بالماضي الجميل. فشخصية المجنون هنا تشعر بالاغتراب الذي هو «عملية صيرورية تتكون من ثلاث مراحل متصلة اتصالاً وثيقاً». (8) المرحلة الأولى تنشأ نتيجة وضع الفرد في البناء الاجتماعي، والمرحلة الثانية تتشكل بسبب وعي الإنسان بوضعه، أما المرحلة الثالثة «فتنعكس على تصرفه إنساناً مغترباً على وفق الخيارات المتاحة أمامه». (9)

فالعجز خسر بيته ومدينته ومن ثم خسر ابنه، لذلك أصبحت الحياة بالنسبة إليه فارغة ولا تستحق العيش، وارتبط المكان في وعيه بحياته الماضية المليئة بالمسرات والخيرات، والمكان ارتبط عند الكاتبة «ارتباطاً وثيقاً بوحي الإنسان واحساسه، ويعكس ما تعاناه الشخصية من قلق وحسرة وخيبة ومعاناة». (10) فالمدن كلها متشابهة، وهي قاسية وغير مبالية بألمه، ولا مدينة ستحتضنه وتحن عليه غير المدينة التي ولد وعاش فيها، وبما أن حيفا مدينة محتلة ولا يمكن له العودة إليها للعيش فيها، فلم يتبق له سوى رؤيتها للمرة الأخيرة قبل الموت. أما في قصة «الامتحان الأول» فنرى شخصيتها «حسن» غارق في قراءة الكتب الأدبية والفلسفية، ولكن هذا الأمر يسبب له المشاكل وسخرية الأهل والأصدقاء، ويقول لنفسه وهو يتفقد كتبه (غوته، شوبنهاور، هيجل، نيتشه، المعري، المتنبي) إن هؤلاء الأشخاص قد سيطروا على فكره، وهم «المسؤولون عن تعسّي وشقائي في هذا الزمن، فلو لم تكونوا هنا، لما وصلت إلى هذا الحال، أسير في الطرقات ضائعاً أحدث نفسي، أعيش في أقصى منافي غربتي وأنا بين أهلي». (ص 16-17)

وفي لحظة يأس، وبعد أن نال من سخرية الجميع ما نال، قرر حرق كتبه، يقول: «إن أغراض الثقافة قاتلة لدرجة أنهم ألقوا بي تهمة المجنون، لأنني ولدت سوسة تنخر الكتب لتعيش وتهمة المتخلف لأن خمرتي المعتقة هي القهوة المرة، وتهمة المعقد لأنني جاهل في

بقلم: أمين دراوشة

في ظل متاع

بطل القصة

والتي لا تنتهي،

يقرر الهجرة إلى الخارج، لعله يتخلص من كوابيسه، وفي النهاية لن يلحظ أحد غيابه، أهل القرية سيقولون كلب ومات، فهناك الكثير من أبناء الشاطيء. وأمه لن تلحظ غيابه، وهي مشغولة دائماً في معركة غسل الصوف على الشاطيء لتأمين أرغفة الخبز الممتزجة بالعرق والشقاء والذل، فهي ترجع ليلاً منهكة، تعد بعض الطعام لصغارها، ثم تنام لتستيقظ على نفس المعركة التي لا تنتهي، أما الأب فدائم السعال، ولا يعود إلى البيت إلا في وقت متأخر مهملاً أولاده، يوقظ المرأة التعب لتحضّر له العشاء، وإذا كان في مزاج عكر يضايقها ويضربها، مما أجبر مسعود على ضربه بعمود خشبي على رأسه، وهرب ليعيش بجانب مزبلة القرية.

يحس مسعود بأنه زائد في الحياة، وأنه مخلوق قدر، وأهل القرية أطلقوا عليه لقب البغل. ويشعر أيضاً بتأنيب الضمير لحياتته صديقه منصور، ويصمم على الرحيل إلى البعيد، يقول: «هناك خلف ذاك المدى البعيد أسمع صدى الرحيل يتردد من وراء تلك الجبال الشاهقة وينادينني ليحطني على الإسراع». (ص 33)

فالاغتراب ما هو إلا قلق ويأس يؤثر على النفس البشرية. ومن ناحية علم الاجتماع فقد تحدث العلماء عن عجز الإنسان عن التأثير في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها، وشعوره بدونيته، والإحساس بالفرض المجتمعي وسيطرة فكرة الانعزال عليه. وانعدام الثقة بالأفراد والمجتمع بالنسبة للمغترب الذي يحس إن كل أعماله منتقدة وغير مفيدة وبالتالي التردد والشك، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.

يمني مسعود النفس أنه سيجد في بلاد الغربية ما يصبو إليه بعيداً عن مزايل قريته، والناس المتلونة بكل لون، وأنه سيعيش كإنسان. هرب مسعود دون مال أو علم أو مهنة، هرب وهو يحمل النعمة على نفسه وزمانه وواقعه، هرب مشحوناً بالغضب والقهر من واقع متخم بالمرارة والشقاء.

والإنسان في هذه الحالة «لا يعود ممتلكاً لخاصية جوهره وهكذا فإنه يغرب ذاته عن طبيعته الجوهرية أو يصبح مغترباً عن ذاته». (6) كما يرى هيجل علاقة الإنسان بمجتمعه.

فالذات عندما تصدم بالحوارج المجتمعية مثلاً، وتتوقف عن نموها الطبيعي، أو «أضفي الغموض عليها أو تعرضت للاختناق، فهي ذات تعيش حالة اغتراب ذاتي». (7)

وفي البلاد الغربية سيجد إنسان يتحدثون بلغة لا يفهمها، يتعثر بحياته، ولا يجد لقمة الخبز لتسد جوعه، ويحاول أن يدوس على وجعه، ويستمر في محاولة إيجاد نفسه دون جدوى «أبحث عن ذاتي فلا أجدها وأدخل في دوامة أو كابوس بلا بداية ولا نهاية». (ص 35)

يعود إلى الماضي فلا يجد فيه سوى الحزن والألم، ويقول لنفسه: «يجد الكلب عظمة في المزبلة تسكن جوعه، أما أنا لا أجد حتى ذاتي التي أهلكني البحث عنها بين غبار الطرقات وأكوام النفايات». (ص 35-36) وعندما تقفل كل الدروب في وجهه يتمنى الموت لينتهي من هذا الألم والضياع. وظل مسعود يسير في حياته هائماً وحائراً يحلم بالعودة إلى الوطن، حتى كتبت إحدى الصحف المحلية عن موت مهاجر لا شرعي، مجهول الهوية في ظروف غامضة.

اختارت القاصة أن تكون قصتها «مجنون حيفا» لتكون الأخيرة، وتكون عنواناً للمجموعة القصصية، لأنها تشعر أنها مهضومة الحقوق، وأن الزمن لم ينصفها إذ تسبب الاحتلال بطرد أهلها من بيتهم الحميم وقريتهم، لذا فالشعور الطافي في قلبها هو: متى

## ” خواء السياسات العربية، ومكائد القوى الدولية ”

بقلم: رائد دحبور



لا بأس من التذكير، بطبيعة الوظائف التي تؤديها السياسات الخارجية للدول بالإجمال، وأهم تلك الوظائف هي تعزيز ودعم وجودها على المسرح الدولي أو الإقليمي، ورعاية وصيانة مصالحها الوطنية أو القومية، ومصالح شعوبها ورعاياها، ويتجاوز الأمر ذلك لدى القوى العظمى إلى مستوى منافسة القوى الدولية الموازية لها، وإلى صيانة وتعزيز السيطرة على مناطق نفوذها التقليدية والعمل على توسيع مصادر قوتها وتنمية اقتصاداتها وصناعاتها ورفاه مواطنيها على حساب المصادر والأسواق الاستهلاكية الخارجية.

تُصنّف الأنشطة الدبلوماسية للدول كأحدى أهم آليات سياستها الخارجية، وتأتي إما لتبرير تلك السياسات وتفسيرها، أو لدعم أهداف تلك السياسات وغاياتها، ويبقى أمر فاعلية المجهود الدبلوماسي رهناً بمفاعيل عوامل الاستقرار الداخلي للدول وبمدى استقلال قرارها، ومدى تطور أنظمة الحكم فيها، ومقدار فاعلية أنظمة ومنظومات الإدارة العامة لسياساتها الداخلية والخارجية، ويعود ذلك أيضاً إلى عوامل ومفاعيل القوة العسكرية والاقتصادية والمالية والجيوسياسية المتوفرة، وإلى مفاعيل النفوذ المعيارى المالي والثقافي والحضاري أيضاً - رابطة الكومنولث والفراكنفونية، وتأثير وارتدادات مفاهيم العولمة وتجلياتها، تلك المفاهيم المستخدمة والمُسخرّة من قبل مركز الثقل الحوضري والسياسي الأمريكي تحديداً والغربي عموماً مؤخراً، مثلاً آخر.

تأتي السياسات والبرامج الحكومية الداخلية وكذلك السياسة الخارجية ضمن دائرة تبادلية منسجمة متكاملة مُعززة وداعمة للسياسات والبرامج الحكومية الوطنية ضمن المفهوم الشامل لمصالح الدولة المركزية، ليُشكّل ذلك منظومة إدارية عامة مُوجهة مُمنهجة مُمركزة تعبر عن مصالح الأمة بالدرجة الأساسية، وليس للتعبير عن مصالح أنظمة الحكم والحكومات ومجموعات المصالح وفق أضيق نطاق.

من هنا يمكننا ملاحظة معضلة السياسات العربية على المستوى الخارجي على وجه الخصوص فضلاً عن مُعضلات السياسة الداخلية المُزمنة، وتلك السياسات الخارجية أساساً تأتي كانعكاس ورجع صدّي لخلل السياسات والبنى الداخلية، وما يمثله ذلك من استنزاف لمصادر قوة الدولة والمجتمع، وفق أنماط إدارية وبيروقراطية قاصرة وسيئة الأداء، وما يترتب على ذلك من ضرب لمفهوم الإنتماء وتكريس العلاقة غير الصحية بين الدولة ومواطنيها، مما يفرض واقع الوهن والهشاشة في بنية وجسم الدولة والمجتمع في نهاية الأمر.

للأسف، فمن الملاحظ أنّ السياسات الخارجية العربية وكذلك الأنشطة الدبلوماسية المرتبطة بها كانت تقوم على أساس، وتنطلق من، قاعدة أولوية واحدة؛ فرضتها ضرورات السياسات القطرية والفئوية الضيقة بما فيها أولوية الحفاظ على بقاء واستقرار أنظمة الحكم وخصوصياتها الضيقة، ليس إلا، مما عمق من واقع التبعية للقوى الدولية والإقليمية على الدوام، ومما أفقد دول التجزئة والتبعية أي قدرة حقيقية على التأثير في مسار السياسات الدولية الخاصة بإقليم الشرق الأوسط.

بالتأكيد، فإنّ مكائد السياسات الدولية في الوطن العربي، وفي الأقاليم المُمتدّة من أمريكا اللاتينية وحتى أعماق وأطراف آسيا، هي واقع مُعاش تُؤكّد عليه الوقائع

ومُجريات الأحداث والأمثلة التاريخية والواقعية، قبل أن تفضحه أو تُشير إليه الوثائق التي نراها تظهر أو يتم الإفراج عن محتوياتها، من لدن مراكز صنع القرارات الدولية ذاتها، أو من لدن أولئك الذين أسهموا في صناعتها وحكها بين فينة وأخرى بحيث ضَمَنوها في مُذكراتهم ومؤلفاتهم، أو ربّما تأتي كفلتات لسان أو تسريبات مقصودة في ثنايا التصريحات واللقاءات الصحفية والإعلامية، والأمثلة على ذلك كثيرة، لم يكن أولها ولن يكون آخرها، ما كتبه ” جون بيركنز ” في كتابه الشهير ” ضمير قاتل اقتصادي ” ولا ما كشفت عنه تباعاً ” وثائق وكيليكس ” ولا ما أدلى به طوني بليز حول الحرب على العراق مؤخراً. ويبقى معيار مقارنة الوثائق بالوقائع التاريخية، وبالواقع ومُجرياته خير شاهد على صحتها من عدم صحتها.. أليس كذلك؟!.

يميل فريق من النخب والانتلجنسيا العربية الآن - وعلى سبيل المثال - إلى رفض التعاطي إلى ما يُشير إلى فرضية المؤامرة، وربّما على قاعدة سيادة ثقافة الإنكار، إنكار الوقائع وما تُشير إليه الوثائق - وكردة فعل على رفض منهج تفسير الإخفاق والعجز بالأسباب والعوامل الخارجية وهو منهج في التفكير كان سائداً، وفق وجهة نظرهم، إبّان مرحلة المد القومي العربي لتبرير وجود وسلوك الدولة القومية - ويميلون إلى عدم إعطاء تلك الفرضية حصتها الوازنة الواقعية فيما يتصل بتحديد سياق السياسات وما ينتج عنها من مجريات وقائع؛ إلى رفض القبول بنظرية المؤامرة؛ ساخرين من كل من يُشير إلى تلك النظرية كعامل وكموثر من عوامل ومؤثرات صناعة الأحداث وتوجيهها نحو سيرورتها وغاياتها واجدين في ذلك فرصة للتظاهر بممارسة ثقافة التعالي النخبوية.

وفي المقابل وعلى قاعدة إراحة النفس من مجهود البحث والتحليل، وعلى قاعدة مفعول الثقافات التطهرية، والبعد عن منهج الجراءة في نقد الذات الثقافية أو الوطنية والقومية، نجد فريقاً آخر يُحيل كل ذلك إلى التفسيرات التي تقدّمها فرضية المؤامرة، دون إمعان بمستوى تأثير عوامل القصور الذاتي والعجز، وعوامل عدم توفر وضوح الرؤى والخطط والبرامج في التعامل مع الأحداث وتوجيهها أو كبح مسارها الكارثي، كما نرى الآن في غير مكان من منطقتنا العربية!!.

لقد كان فيما مضى ومنذ عقود من الزمن - وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها؛ أن اتفقت القوى الدولية على إدارة وتوجيه صراعاتها العنيفة، وخوض حروبها خارج أوروبا.

لقد رأينا ” تراخُ بالمناكب ” بين القوى الدولية على إفريقيا وكونوزها المنجمية ومستقبلها ومستقبل دولها، وتراشق بالصواريخ والنار بالوكالة في كوريا وفيتنام وأفغانستان والبلقان وفي بعض مناطق وأقطار أمريكا اللاتينية، وحروباً باردة استخباراتية واقتصادية ومالية وثقافية وأخلاقية، وحروباً بالوكالة أو مباشرة في الشرق الأوسط وفي الخليج العربي، وما نراه اليوم من تراشق بالنار والبارود، وبشنى وسائل الحروب الساخنة الحارقة، وبمختلف أدواتها المذهبية والطائفية الإثنية والعصبوية، لقد كان كل ذلك مظهراً من مظاهر مكائد القوى الدولية، وتجليات القابلية الثقافية والحضارية للشعوب والمجتمعات المحلية، وعرضاً من أعراض أمراض الثقافات والبنى النخبوية، وخواء السياسات والسياسات العربية تحديداً، فيما يخص ما جرى ويجري من دماء، ومن إهدار لمستقبل شعوب ومجتمعات المنطقة، ووضعها في مجاهيل أروقة وشعاب سياسات القوى الدولية!!.

ولذا فقد قدّمنا في متن عنوان المقال، خواء السياسات العربية على مكائد القوى الدولية، كسبب ذاتي مُستمر يستجلب ذات النتائج والمُجريات الموضوعية المرتبطة به.

## وعلامه زَفَعِهِ الفِكرَة

## فلكلور المبالغة

بقلم نور عودة



المبالغة في أي شيء تفقده معناه وتشوه أي حدث أو فكرة. لكننا في فلسطين نستسلم أو نلجأ للمبالغة، وبوتيرة متزايدة، في حياتنا الثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي الإعلام والانقسام والولاء الحزبي وكل مناحي الحياة. ومع أن الزائد أخ للناقص كما يقول المثل الشعبي، فقد أضحت المبالغة جزءاً مقيتاً من فلكلور فلسطين الاجتماعي وطرفاً في كثير من الظواهر السلبية في مجتمعنا وعلى رأسها فقدان الأمل وتعميم السلبية.

في السياسة، يبالغ الحزبيون في انتمائهم فيهمي لمن يسمع خطاباتهم، ويقرأ منشوراتهم أن الفصيل أكبر من فلسطين ولولاه لما كان هناك قضية وطنية ولا حتى هوية. ونقرأ أيضاً كيف أن الثوابت الوطنية حكر على هذا الفصيل والفضيلة حكر على ذلك والنضال منبعه الوحيد هو هذا الفصيل أو غيره، حتى وإن كانت آخر إنجازات ذلك الفصيل قد سُجّلت قبل عقدين أو يزيد... وهذه المبالغة تنسحب على أجواء الانتخابات البلدية القادمة فيدعي فصيل أن التصويت لغيره كفرٌ وضياع، بينما يقول آخر أن التصويت له حماية للمشروع الوطني دون أن نسمع من أي فصيل عن برنامج الانتخابي المرتبط بخدمات البلدية. وفي الصحافة نبالغ، فإما أن تكون وسيلة الإعلام مصفّفة مهللة لطرف ما وشامتة لآخر وشامتة به، أو أن تكون من جماعة خالف تعرف فتهاجمهم حيث يوجد مبرر وحيث يغيب، أو تهلل وتحثفي حيث لا يتطلب الأمر ذلك. ويختلط الشخصي مع العام والحزبي مع المهني منتجاً بيئة مسمومة ينقض فيها الصحافي على زميله، ويستسهل فيها الصحافي تخوين زميله دونما اكتراث للمصداقية والمهنية. مثال صارخ على هذه البيئة حدث قبل بضعة أيام عندما نشر صحافي بيانات لوزارة المالية عن موازنة وكالة وفا على صفحته الشخصية على موقع الفيسبوك كما وردت من وزارة المالية فما كان من الوكالة الرسمية إلا أن حركت دعوى ضد الصحافي نتج عنها اعتقاله في ذات الليلة من منزله في ساعة متأخرة في أسرع تنفيذ لمذكرة اعتقال شهداها الوطن! ولم تكف الوكالة بهذا بل نشرت بياناً تتهم الصحافي بالتشهير المقصود بالوكالة رغم أن الوكالة أقرت بأن الأرقام المنشورة من الوزارة غير دقيقة واتضح لاحقاً أنها تشمل موازنة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون دون توضيح ذلك! ولم ينتهي الموضوع عند هذا الحد فقد أصدر المكتب الحركي للصحافيين بياناً لاذعاً وهجومياً بحق زميل، واتهم البيان ضمناً الصحافي المعني وغيره بتبني أجندات خارجية والتساقق مع الاحتلال وغيرها من الاتهامات غير المبررة والعدائية التي أثقلت بمبالغات هيأت للقاء والمتابع أنه أمام مؤامرة كبرى دون أن يدري أن العاصفة هذه سببتها أرقام غير واضحة نشرتها الجهة الوحيدة المخولة في الوطن بنشر بيانات عن موازنات الهيئات الرسمية! نبالغ في حياتنا الشخصية فنجال حد الرياء، ونعادي حد الغلو، وعند السؤال تجد المواقف في كثير من الأحيان مرتكزة على قواعد مهزوزة من الإنطباعات وأنصاف الحقائق لأننا وببساطة نستسهل الاتكال على ما يقال ولا نكلف أنفسنا عناء السؤال. قبل بضعة أيام، هاجم ابن لواء متقاعد منتجاً سياحياً في أريحا، وتسبب بحسب التقارير بالأذى لأحد عشر شخصاً بينهم أطفال. الحدث كبير وينم عن عدوانية واستباحة من قبل الفتى للناس وحقوقها ومكانتها. لكن ردود الفعل جاءت كاسحة خارقة بحيث استنتج البعض أن كل أبناء الألوية "زعران" ومستفيدون وفاسدون ويستقون على الناس بنفوذ أهلهم. لكن هذا الاستنتاج الذي يخلط السلبية بالعدائية وغياب المنطق لا يرتكز على الحقيقة لأنه وببساطة لو كان كل ابن مسؤول يستقوي بأبيه أو أمه ويعتدي على الناس لكانت البلاد في حال غير الحال الذي نحن فيه ولما كان ممكناً مساءلة الشرطة وغيرها عما حدث. جدير بالذكر أن أب الفتى المذكور لم يدافع عن ابنه وطلب أن يأخذ القانون مجراه، بدءاً بتوقيف الفتى وانتهاءً بتحويله للمحكمة. لكن أحداً لم يُعر هذه الحقيقة بالألوان لأن ردة الفعل الأسهل تمثلت بالانقضاض على الرجل وكل زملائه من الضباط المتقاعدين وغير المتقاعدين باعتبارهم أصلاً لظاهرة غير موجودة في الواقع.

المبالغة في الكلام أسلوب من يفتقر للفكرة والنهج العلمي في حدودها الشخصية، تنتج من نصلح عليهم "الدجالين" شخصيات فاقدة للمصداقية ومزعجة أحياناً لكثرة "خرطها" كما نقول بالعامية. لكن المبالغة في مجتمعنا أصبحت ظاهرة تساهم في تشكيل وعي مشوه عن السياسة والمجتمع وكل مناحي الحياة. المبالغة في حياتنا هي مكابح مهترئة لسيارة تتدهور بنا وبسرعة إلى حيث لا سلامة ولا نجاة إنها آفة وجب محاصرتها وإلا حاصرتنا.

## صيف 81 "3"

بقلم: رسمي أبو علي

عن الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل بعض الوقت طمأن الأخ خالد مشعل الشعب الفلسطيني بأنه جاد في سعيه لاستعادة الوحدة وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية... وبالطبع لا يخطر ببال الأخ مشعل بأن مجرد دعوته لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية هو خطأ بالغ، بل هو في الحقيقة أكثر من خطأ لكننا لن نصفه بأكثر لوقوع جميع المسؤولين فيه دون أن يدركوا ذلك أين الخطأ؟

الخطأ الأكبر، والذي سبق ووقع فيه كان حين اشتركت حماس في انتخابات تشريعية ورئاسية، ولا أذكر متى بالضبط! ربما قبل 15 سنة أو أكثر ومرة أخرى أين الخطأ؟

الخطأ هو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية يشترك فيها أقل من 50 بالمئة من الشعب الفلسطيني، هم سكان الضفة والقطاع. وعدم تمثيل مليون و300 ألف هم عدد أهلنا داخل إسرائيل، وكأنهم ليسوا من الشعب الفلسطيني.

وتمثيل ستة مليون فلسطيني في الخارج بطريقة المحاصصة بين التنظيمات؛ بحجة عدم القدرة على إجراء انتخابات فتكون النتيجة أنهم سيأتون بجماعتهم، وليس بمن يمثلون اللاجئين فعلاً.

أما أهلنا داخل إسرائيل فيجدون أن تجاهل وجودهم هو الحل الأفضل، وربما يعتبرون أي إشراك لهم بأي شكل هو تدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية!!!

ومن أجل الا يحدث هذا فقد حسبت حسابي في وقت مبكر، وكنا في بيروت، وأعلنت نفسي رصيفاً أي ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني، ورصيفاً للمؤسسة السياسية الفلسطينية أيضاً وكان ذلك في عام 1981.

الأخ مشعل لا يعرف شيئاً عن هذا لا مشعل ولا حماس وكثيرون أيضاً وسوف يفاجؤون بشخص مثلي يزعم ببساطة أنه يمثل الرصيف الفلسطيني، في الحقيقة حوالي 70 بالمئة من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. بسيط عليهم أن يسألوا وأن يرجعوا إلى تاريخي في الثورة والذي بدأ في عام 1966، أيام رئاسة الأستاذ الشقيري للمنظمة ...

يضاف إلى ذلك، أي إلى عدم الحاجة إلى أي انتخابات، أننا ببساطة في حالة حرب، وفي لحظة اشتباك مصيرية مع أعداء يزداد عددهم كل يوم، فكيف لا يدرك البعض ذلك؟ كيف لا يدركون أنه ليس وقته، وأن أعرق الديمقراطية في العالم انجلترا لم تقم بأية انتخابات خلال الحرب؟! والحقيقة أن لدينا رئيساً معترف به عالمياً وعربياً على نطاق واسع، وهو لا يزال بصحة جيدة، ويؤدي مهامه على أكمل وجه.

ولدينا الداعي / الرصيف وأقوم بهذا الدور منذ 35 سنة، فأنا متمرس فيه، وأتكامل مع الرئيس، والنتيجة لا ضرورة لأي انتخابات، لا تشريعية، ولا رئاسية، «مش وقتو!»

عن البرنامج السياسي «2» بات واضحاً بأن حل الدولتين لم يعد قائماً، ولا حاجة للشرح، لكن أمام هذا الواقع فإن البعض يقفز إلى الحل النقيض «الدولة الواحدة». وهذا حل مستحيل وخيالي ويدخل في باب اليوتوبيا، فما العمل إذن؟ وما هو الحل الممكن؟

الحل يكمن في رأيي بما اسميه الخيار الثالث، واكتفي بالحديث عن الإطار الآن بانتظار تبلور التفاصيل

لكن من حيث المبدأ فلسنا مجبراً حتى عن التفاصيل، لست مجبراً عن الكشف عن هذا البرنامج من حيث المبدأ؟

لماذا؟ لأن إسرائيل لم تكشف عن برنامجها حتى الآن، وأنا أشبهه بلاعب بوكر معها، هي تحتفظ بورقة مغطاة، وأنا يجب أن يكون لي ورقة مغطاة أيضاً؛ حتى أتمكن من اللعب والربح.

هل تعرفون مثلاً أن إسرائيل قد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها دستور؟

وهل تعرفون لماذا ليس لها دستور؟ لأنها لا تريد أن تعين حدودها، وأبقت مشروعها الصهيوني مفتوحاً حتى الآن، ووفق مقولة جنرال اتهم العتيقة: «حدودنا حيث تصل جنازير دباباتنا». نحن ليس لدينا دبابات، لكنني أقول: «حدودنا حيث يصل طموحنا وطموح شعبنا»، لست مجبراً على الإفصاح عن أي برنامج، وإلى الجحيم ما يسمى بالرأي العام العالمي، فلا أبه به؛ لأننا كشفنا كل أوراقنا منذ البداية، فماذا كانت النتيجة؟!

## أمام حاجز الموت!!

بقلم: نبيل عمرو



أبناء هذه العائلة الكبرى تشاركوا الحياة في ظل الخطر، اتفقوا واختلفوا، تقاربوا وتباعدوا، إلا أنهم جميعاً ظلوا جذورا وأغصانا وأوراقا في شجرة العائلة، وأخشى ما أخشاه أن تأتي سنة من عمرنا فلا يرى من بعدنا أحد ممن تصدروا تاريخنا فصول هذه المسيرة الملحمية بكل ما لها وما عليها. في هذه الحالة ليس الموت أن يتوقف قلب شخص عن الخفقان فنواريه الثرى ونقيم له ماتما مهيبا، بل الموت الحقيقي والكارثي هو عدم القدرة على التعويض، وعدم فتح الأبواب أمام أجيال سُدَّت أبواب النمو والارتقاء في وجوههم، فإذا بنا أمام جيلين متباعدين، جيل القدماء الراحلين، أو الذين ينتظرون، وجيل الشباب اليائس من إيجاد مكان وراء المقود لينصرف مكرها إلى شؤونه الخاصة، وإلى مجازفاته ومغامراته وأوهامه وأحلامه. كل شعوب الأرض وجدت حلا دائما ومضمونا لهذه الإشكالية المدمرة، وتمكنت من ضبط عملية تجديد الدماء في الجسد الوطني، وفتح المسارات نحو مشاركة فعلية في الحياة السياسية، وتوفر تجربة وخبرة بحيث ما أن يغيب قديم مخضرم حتى يليه من يكون أقدر منه على المواصلة، فإلى متى نظل استثناء في هذا المجال بالذات ونحن نستقبل كل يوم خبر قائد يرحل.

الطبقة السياسية الفلسطينية تحتشد جميعا أمام حاجز الموت، وهذا الحاجز عجيب غريب يختار من يمر ومن يؤجل حتى إشعار آخر، ولا تنفع معه وساطة أو أوامر أو بطاقات الـ VIP، ومن خصائص هذا الحاجز أن لا بشر يقفون عليه، ولا تدقيق في الهويات والأعمار، فهو متصل مباشرة بالسماة صاحبة القدرة المطلقة على الموت والحياة. ولا غرابة أن نستقبل كل يوم نبأ رحيل قائد فلسطيني أو أكثر، فهذه هي سنة الحياة، وهذا هو حال من تجاوز حاجز السبعين من العمر وما فوق.

إننا نألم للذين يغادرون، فهم ينتمون إلى عائلتنا التي تحمل اسم العائلة الوطنية، وجميع أفراد هذه العائلة المترامية الأطراف ربطتهم صلة قريبي هي الأقوى والأعمق من بين الصلات الاجتماعية، فجميع

## قراءة في مجموعة ناجي الناجي العائد إلى الحياة

بقلم: أحمد زكارنة

وهذا سنجدّه أولاً في قصة «نتار الأوركيد» وقصة «ذلك الولد»، هذا الولد الغائب الحاضر ها هنا في هذا المكان وهو يحدّثنا بلغته الطازجة والناقدة معاً في هذه القصة، لنعتقد للوهلة الأولى أنه يتحدث عن شغب آخر نكتشف في نهايتها، أي القصة، أن هذا الآخر المشاغب الناقد مرةً والحانق مرات، هو نفسه الكاتب. هذا الإيقاع القلق حيناً، والغاضب أحياناً، دفع الكاتب للاعتراف بالقول: «كثير من عشاق الأرض تفرقهم الحروب، أما عشاق بلادنا فتفرقهم الحروب والاتفاقيات على السواء،» ومثل هذا الاعتراف يعني أن صوت المثقف الكاتب تمكن باقتدار واضح وجلي من تخطي صوت الدبلوماسية الكاتب في هذه المجموعة، وكأنني به يتبع قول «جبران خليل جبران»: «لا تختر نصف حل، ولا تقف في منتصف الحقيقة».

وهذا التتبع نجدّه بحضور كامل الدسم سواءً في قصته «تفاوض» التي انتقد فيها بشكل مباشر وضعنا السياسي الفلسطيني، أو قصة «جواز سفر» التي طال نقدّه فيها بعض الأشقاء العرب، وأظنه كان يتحدث عن بلد بعينها، وإن لم يذكرها صراحةً. قبل الختام، نعلم لغة ناجي، هي لغة حميمة تقترب من القارئ إلى حد التماهي، تمتاز بالرشاقة والجمال في أن، إلا أن هذه المجموعة قد يؤخذ عليها، مأخذ الاستفاضة غير المبررة في بعض القصص، والتي كان يمكن للكاتب من وجهة نظري، أن يختزلها بعض الشيء. أنوّه إلى هذه الاستفاضة رغم أن مثل هذه الملاحظة قد تكون بحاجة لمن هو أكثر مني علماً في فقه النقد، حيث توجد صيغ تطرح منهاج مختلفة لقراءة النصوص الأدبية على مستويات عدة، تزامنية لربما أو تعاقبية.

أما قصة «ترنيمه إلى الضفة الأخرى» وهي عنوان المجموعة، ولكوني حاولت قدر إمكانني «دراسة هذه الكلمة المكتوبة مسبقاً قبل أن أتى إلى هنا وأدعي الفهم»، بحسب واحدة من دبايبس الكاتب في هذه المجموعة، فهي قصة الوجد الفلسطيني بكل تفاصيله الظاهرة والباطنة.. وهي القصة التي أنصت فيها الكاتب لحكايا الوطن والبيارة والحصيدة، لينسج صورة قطعة من الفردوس.. تماماً كما هي القصة التي أطلق من خلالها الكاتب الكثير من الصراخ المؤلم الذي يمكن أن يعبئ مثل هذه القاعة بالصمت المدوي، خاصة وهو يحمل بين طياته أحلام هذا الفتى، الطفل الفلسطيني الكبير الذي هو ليس أخي.. وليس ابني.. وليس حتى من أقرب أقربائي أو أقصاهم.. وإنما هو فقط.. كاتب هذه المجموعة، واسمه ناجي الناجي.

في حضرة الباقي محمود درويش، نبدأ هذه القراءة العجولة، باستذكار ما قاله في أحد نصوصه السردية التي جاءت في كتابه «حيرة العائد» خاصة ونحن في حضرة أحد العائدين إلى الحياة، إذ تساءل درويش: «هل يمكننا أن نهبط، سالمين، من سماء الأسطورة إلى ما تيسر لنا من أرض الاسم والهوية، من أرض الواقع؟ انطلاقة من هذا السؤال الإشكالي، وإذا ما اعتبرنا أن كل كتابة هي بشكل أو بآخر تعد تجربة مستقلة بأدواتها وأساليبها، سنجد أن الأمر برمته لا يختلف نهائياً لدى ناجي وهو يرصد الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي في مجتمعه بكل تفاصيله وتحولاته من وجهة نظره وربما أمنيته، ولكن بعين الراصد العليم خاصة وأنه يعد أحد الأبناء الشرعيين للمنافي، فضلاً عن وجوده في محيط العمل السياسي.

سنجد في مجموعة ناجي «ترنيمه إلى الضفة الأخرى» تلك المحاولة التي يتساءل عنها درويش، محاولة الهبوط الآمن، أو السليم، حاضرة وبقوة فقط لأنها محاولة هبوط من سماء الأسطورة إلى أرض الفكرة الحلم، أو الحلم الفكرة، فلسطين، وهذا واضح من الوهلة الأولى في إهداء هذه المجموعة، ذلك الإهداء الذي يحتمل تأويله أن يكون للأمة التي ربت، وللام الفكرة أو بقول آخر، الأرض، حيث يقول ناجي في إهدائه لأرضه فلسطين بقصد أو دون قصد: «لأن النفوس تسمو بامتداد الأفئدة.. والدور تبنى بالوجد لا الهتاف.. والروح فينا تسقى زيتاً وزعتراً، إلى أومي.

ولأن لكل نوع من أنواع الكتابة تقنيات وشروطاً، ولكل إبداع خروجاً عن النص في أغلب الأوقات، سنجد أن ناجي في مجموعته يحاول التحرر من شرطي الزمان والمكان، لصالح شاعرية اللغة في سردها لأحداث معلومة المكان ضمناً، متعاقبة الأحداث واقعيًا، كما هو الحال في قصته الأولى «درج خلفي» وكذلك قصة «حق وحق».

ولكن الأهم في هذه المجموعة من وجهة نظري، لم يكن في هذا التحرر، وإنما في مجازفته اللعب على فكرة المفارقة، تلك التي تعد إحدى أدوات قصيدة النثر، فضلاً عن كونها إحدى أهم سمات القصة القصيرة جداً، وقصص ناجي في هذه المجموعة ليست من قصة هذا الفصيل.. والمفارقة في لغة ناجي جاءت في أكثر من قصة بصحية، تكنيك المونولوج الداخلي الذي يجذب القارئ في متواليات سردية بعضها ساخر، وبعضها الآخر عنيف إلى حد جلد الذات،

## الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة  
سامي سرحان

رئيس التحرير  
رولا سرحان

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول  
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين  
هاتف: +970 2 297 9717  
فاكس: +970 2 297 9719  
alhadath@alhadath.ps  
www.alhadath.ps  
facebook.com/alhadathnews  
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...  
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

## انقلاب وانقلاب

بقلم: سامي سرحان

وما يثير الاهتمام أن رجلا منفيا في الولايات المتحدة طوعا أو كرها (غولن) له مثل هذه الشعبية وهذا العدد الهائل من الانصار في الجيش والقضاء والإعلام ودور النشر والطيران والجامعات والمدارس والمساجد والكليات الحربية ويتهم بأنه وراء محاولة الانقلاب الفاشلة وتجري عملية تصفية وتطهير واعتقال لأنصاره من مؤسسات الدولة وعددهم بالآلاف بل بعشرات الآلاف ما يؤسس الى نقمة شعبية كامنه في مستقبل الأيام لا بد أن تقود إلى اضطراب وانقسام مجتمعي ينعكس سلبا على استقرار تركيا التي نتمنى لها كل خير وازدهار.

أما وقد فشلت المحاولة الانقلابية وسيطرت السلطة القائمة على الأمور، وأمست بكل أركان الدولة ومؤسساتها، وأظهرت التأييد الشعبي لها من خلال سيطرة حزب العدالة والتنمية وأنصاره على الشارع ساعة الانقلاب وبعد ذلك بأيام فإن من الحكمة ومن مصلحة تركيا أن يتحلى المسؤولون الأتراك بالتروي والعقلانية، وتغليب مصلحة البلد على المصلحة الحزبية، والابتعاد عن سياسة الانتقام والكراهية للخصم السياسي حتى وإن أخطأ. ولكي لا ندع فرصة للذين يصطادون في الماء العكر وهم كثر أن يشوهوا التجربة التركية ويضروا بمصالح هذا البلد المركزي في المنطقة.

تفرض الأحداث التي تشهدها تركيا نفسها بقوة على الساحة الدولية التي استنكرت دولها بشدة الانقلاب الفاشل وتحرك العسكر مجددا في هذا البلد المهم جغرافيا وسياسيا والذي ودع الانقلابات العسكرية التي كانت سمة الوصول إلى السلطة شأنها في ذلك شأن دول العالم الثالث في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا منذ خمسينيات القرن الماضي. وانخرطت معظم هذه الدول في تجربة ديمقراطية هشة وشكلية تحت ضغوط الدول الغربية ومساعدات صندوق النقد الدولي.

وأثبتت محاولة الانقلاب الفاشل وما أعقبه من إجراءات هشاشة التجربة الديمقراطية في تركيا وبالتالي هشاشة هذه الديمقراطية في تركيا وجاراتها الدول العربية ومثيلاتها من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يمكن وصف ما يجري في تركيا بعد فشل الانقلاب بغير انقلاب على الدولة ومؤسساتها القائمة، ومحاولة لتمكين حزب العدالة والتنمية الذي يقوده الرئيس رجب طيب أردوغان بغير انقلاب على الدولة القائمة بهدف تطهير مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني من معارضي النظام الذين كانوا إلى وقف قريب حلفاء حزب العدالة والتنمية بل وحدة واحدة.

الحدّث  
القدس  
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

زوروا موقعنا الإلكتروني

[www.alhadath.ps](http://www.alhadath.ps)

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال



[facebook.com/alhadathnews](https://facebook.com/alhadathnews)



<https://twitter.com/Alhadathpal>

## المعادلة سهلة

ربح  
قسائم  
شرائيةفي أي  
من نقاط البيع

استخدم



سجل في الحملة الآن عبر الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية

ربح  
مضمون  
وأكثر

استخدم بطاقةك الائتمانية من البنك العربي للشراء في أي من نقاط البيع واستمتع بالعروض الحصرية:

- قسائم شرائية مجانية بقيمة تصل لغاية 300 دولار أمريكي تصرف في نهاية الحملة.
- هدية إضافية جهاز تلفاز عند التسوق لدى سبيتاني بقيمة 1300 دولار أمريكي وأكثر.

لماذا الانتظار! بادر اليوم بالحصول على البطاقة الائتمانية من البنك العربي وابدأ باستخدامها.

تطبق الشروط والأحكام. تبدأ الحملة من تاريخ 2016/7/17 وتستمر لغاية 2016/10/17. تستثنى البطاقات الائتمانية غير المؤهلة لبرنامج مكافآت العربي من الحملة. الحد الأدنى لمجموع مشترياتك التي تؤهلك للحصول على القسيمة الشرائية المجانية هو 2000 دولار أمريكي.

1800 333 333  
arabbank.psالبنك العربي  
ARAB BANK

النجاح مسيرة

